الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد وتسيير مؤسسات

دور التحفيزات الجبائية في تنمية القطاع الصناعي

دراسة حالة (الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI)

إعداد الطلبة :

- **بالنور محمد العربي**
- **عثماني محمد فوزي**
- **خشيم مادي خير الدين**

تحت إشراف الدكتور:

د.مهاوات لعبيدي

لجنة المناقشة:

أ/ضيف الله الهادي	**رئيســـا**
أ/ سعادة وردة	**مناقشـــا**
أ/مهاوات لعبيدي	**مشرفـــا**

السنة الجامعية: 2019/2018

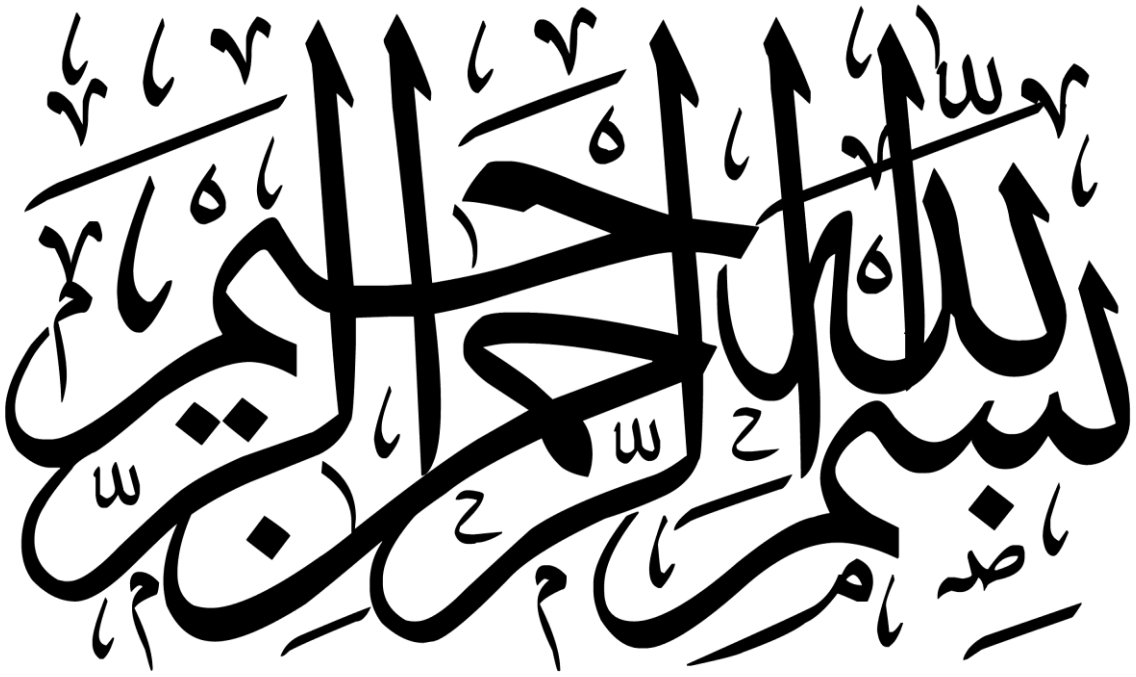
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى الذين ظلوا يرقبون خطوات نجاحنا

و بدعواتهم عبدوا طريق حياتنا

إلى من حق فيهما قول الله تعالى: ﴿ وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴾ [الإسراء: 24].

إلى سندنا في الحياة الإخوة والأخوات

إلى كافة الزملاء والزميلات

إلى كل مسلم غيور على الإسلام مقدر جهود الأئمة الأعلام

إلى كل من تعلقت قلوبهم بكتاب الله حفظا لكتابه وتدبرا لمعانيه

وتطبيقا لأحكامه والتماسا لمنهج السلف الصالح أهل السنة

إلى كل هؤلاء نهدي ثمرة هذا الجهد

خشيم مادي خير الدين

إهداء

إلى من تعهداني بالتربية في الصغر وكانا لي نبراساً يضيء فكري بالنصح
و التوجيه في الكبر أمي، وأبي

حفظهما الله

إلى من شملوني بالعطف ، وأمدوني بالعون ، وحفزوني للتقدم
إخوتي ، وأخواتي

رعاهم الله

إلى كل من علمني حرفاً ، وأخذ بيدي في سبيل تحصيل
العلم ، والمعرفة . إليهم جميعاً أهدي
ثمرة جهدي ، ونتاج بحثي المتواضع

و إلى جميع أصدقائي

بالنور محمد العربي

الاهداء

أهدي ثمرة هذا العمل الى روح والدي الكريمين رحمهم الله وأسكنهم فسيح الجنان

والى زوجتي الغالية على دعمها وصبرها وابنائي إسحاق وأكرم والكتكوتة آية

وإلى أخوتي الأعزاء الذين كانو لي دعما في هذه الحياة

والى جميع افراد عائلتي واصدقائي وخاصة اخي الذي لم تلده أمي بوعلام

والى كل الشرفاء من ابناء هذه الامة وهذا الوطن العزيز

عثماني محمد فوزي

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين وبعد.....

انطلاقاً من قوله تعالى " **ومن شكر فإنما يشكر لنفسه** " (النمل: آية 40)

واعترافاً بالفضل لأهله...

تتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذنا الدكتور لعبيدي مهوات على ما حظينا به من إشراف كريم وصبر جميل وتوجيه مفيد، ونصح سديد....

فقد منحنا من علمه وتجاربه وسديد رأيه، ودقة ملاحظاته،

ما جعل العصي سهلاً، والبعيد أقرب نوالاً.

وتتقدم بالشكر لكل من ساهم برأي او نصيحة او مساعدة في هذه الدراسة فجزاء الله الجميع خير الجزاء

< وآخر دعوانا أن الحمد رب العالمين >

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحفيزات الجبائية التي تمنحها الدولة من خلال مختلف التشريعات والقوانين التشريعية أو التنظيمية على تنمية المؤسسات الصناعية والقطاع الصناعي ككل في الجزائر .

- قمنا بتقسيم محتوى الدراسة إلى فصلين :

جزء نظري من الدراسة قمنا فيه باستعراض أهم المفاهيم الأساسية للتحفيزات الجبائية والمؤسسات الصناعية .

أما الجزء التطبيقي قمنا فيه بتحليل المعطيات من خلال التحفيزات التي تمنحها الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ، حيث توصلنا إلى الدور الإيجابي والفعال الذي تلعبه هذه التحفيزات الجبائية في خلق مناصب الشغل وزيادة الإستثمار في القطاع الصناعي لكن هذه الأخيرة غير كافية لتنمية المؤسسات الصناعية حيث لا بد من توفر مناخ استثماري فعال لتحقيق هذا الهدف.

الكلمات المفتاحية : التحفيزات الجبائية / المؤسسات الصناعية / الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار .

Abstract

This study aims to highlight the role of tax incentives granted by the state through various legislations and legislative or regulatory laws on the development of industrial institutions and the industrial sector as a whole in Algeria.

-We divided the content of the study into two chapters:

A theoretical part of the study that reviewed the most important concepts of tax incentives and industrial institutions.

As for the practical part, we analyzed the data through the tax incentives granted by the National Agency for Investment Promotion, where we reached the positive and effective role played by these tax incentives in creating jobs and increasing investment in the industrial sector, but the latter is insufficient for the development of industrial enterprises where it is necessary to Provide an effective investment climate to achieve this goal.

Keywords: **Tax Incentives** / **Industrial Institutions** / **National Agency for Investment Development**.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	I
الملخص	II
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
قائمة الرموز والإختصارات	VIII
مقدمة	أ
الفصل الأول: مفاهيم حول التحفيزات الجبائية والمؤسسات الإقتصادية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحفيـزات الجبائيــة	03
المطلب الأول:مفهـوم التحفيـزات الجبائية أهدافها وأنواعها	03
أولا: مفهوم التحفيـزات الجبائيـة وخصائصها	03
أ- مفهوم التحفيزات الجبائية	03
ب- خصائص التحفيـزات الجبائية	04
ثانيا: أهـداف التحفيـزات الجبائية وأدواتها	05
أ- أهداف التحفيزات الجبائية	05
المطلب الثاني: الشروط المتحكمة والعوامل المؤثرة في فعالية سياسة التحفيز الجبائي	07
أولا: الشروط المتحكمة في سياسة التحفيز الجبائي	07
ثانيا: العوامل المؤثرة في فعالية سياسة التحفيز الجبائي	08
أ- العوامل ذات الطابع الضريبي	08
ب- العوامل ذات الطابع غير الضريبي	09
المطلب الثالث: مزايا وعيوب سياسة التحفيز الجبائي	10
أولا: مزايا سياسة التحفيز الجبائي	10

ثانيا: عيوب سياسة التحفيز الجبائي	10
المبحث الثاني: المؤسسات الصناعية وسياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر	12
المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصناعية	12
أولا: مفهوم ومراحل وتصنيفات المؤسسات الصناعية	12
أ- مفهوم المؤسسة الصناعية	12
ب- مراحل تطور المؤسسة الصناعية الجزائرية	15
ثانيا: واقع ومميزات المؤسسات الصناعية الجزائرية	22
أ- واقع المؤسسات الصناعية الجزائرية	22
ب- مميزات المؤسسات الصناعية الجزائرية	22
المطلب الثاني: سياسة التحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر	23
أولا: التحفيزات الجبائية في ظل قوانين الإستثمار	24
أ- المستوى الأول	25
ب- المستوى الثاني: فيتعلق بالأحكام الخاصة ذات الطابع القطاعي لفائدة النشاطات ذات الإمتياز والمنشأة لمناصب الشغل	26
ت- المستوى الثالث: المزايا الإستثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني	27
ثانيا: أهم الآليات المسيرة للتحفيزات الجبائية	27
أ - المجلس الوطني للإستثمار (CNI)	27
ب - الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)	30
ج- الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	31
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)	37
تمهيد	38
المبحث الأول: دراسة حجم المشاريع الإستثمارية في الجزائر	39
المطلب الأول: حجم الإستثمارات حسب القطاع	39
المطلب الثاني: حجم الإستثمارات حسب القطاع القانوني	41

المطلب الثالث: حجم الإستثمارات الأجنبية المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)	44
المبحث الثاني: دراسة حجم التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار	46
المطلب الأول: تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب السنوات	46
المطلب الثاني: تكاليف التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب المناطق	47
المطلب الثالث: تكاليف منح التحفيزات الجبائية الممنوحة في الجزائر	51
أولا: تكاليف منح الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA) عند الشراء في مرحلة الإنشاء	52
ثانيا: تكاليف منح التحفيزات الجبائية الخاصة بمرحلة الإستغلال	53
المبحث الثالث: دراسة حجم الإستثمارات حسب القطاعات المانحة وضرورة ترشيدها	55
المطلب الأول: حجم الإستثمارات حسب نوع الإستثمار	55
المطلب الثاني: حجم الإستثمارات حسب الصنف	56
المطلب الثالث: ترشيد التحفيزات الجبائية لجذب المزيد من الإستثمارات	58
خلاصة الفصل الثاني	59
خاتمـــــة	60
قائمة المراجع	64
قائمة الملاحق	69

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أنواع المؤسسة الصناعية تبعا لحجمها ومميزاتها	14
02	حجم المشاريع الإستثمارية المصرحة لدى (ANDI) حسب القطاع للفترة من (2002-2017)	39
03	حجم الإستثمارات حسب القطاع القانوني	42
04	توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب القطاع	44
05	قيمة التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI)خلال الفترة (2002-2017)	46
06	قيمة التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI) الوادي خلال سنة 2018	47
07	قيمة التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI) لمختلف ولايات الجزائر والمديريات الإقليمية للفترة (2002 – 2017)	48
08	تطور الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA) عند شراء الآلات والمعدات الداخلة في عملية الإنشاء خلال الفترة(2002-2017)	52
09	تطور تكاليف الإعفاءات الجبائية (IBS) و(TAP)خلال الفترة(2010-2017)	53
10	حجم الإستثمارات حسب نوع الإستثمار خلال الفترة(2002-2017)	55
11	حجم الإستثمارات حسب صنف الإستثمار خلال الفترة(2002-2017)	56

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	عدد المشاريع المصرحة لدى (ANDI) حسب قطاع الأنشطة للفترة من (2002-2017)	39
02	قيمة المشاريع المصرحة لدى (ANDI) حسب قطاع النشاط للفترة الممتدة من (2002-2017)	40
03	مناصب العمل للمشاريع المصرحة لدى (ANDI) حسب قطاع النشاط للفترة الممتدة من (2002-2017)	40
04	عدد المشاريع المصرحة لدى (ANDI) حسب القطاع القانوني للفترة الممتدة من (2002-2017)	42
05	قيمة المشاريع المصرحة لدى (ANDI) حسب القطاع القانوني للفترة الممتدة من (2002-2017)	43
06	مناصب العمل للمشاريع المصرحة لدى (ANDI) حسب القطاع القانوني للفترة الممتدة من (2002-2017)	43
07	حجم الإستثمارات المصرحة لدى (ANDI) حسب نوع الإستثمار خلال الفترة (2002-2017)	55
08	قيمة المشاريع الإستثمارية المصرحة لدى (ANDI) حسب نوع الإستثمار خلال الفترة (2002-2017)	56
09	**الشكل رقم (09-02)**: عدد المشاريع الإستثمارية حسب صنف الإستثمارات خلال الفترة(2002-2017)	57
10	**الشكل رقم(10-02)**: عدد مناصب الشغل حسب صنف الإستثمارات خلال الفترة(2002-2017)	57

قائمة الرموز والمختصرات

TVA	الرسم على القيمة المضافة
IBS	الضريبة على أرباح الشركات
DD	الحقوق الجمركية
TAP	الرسم على النشاط المهني
IRG	الضريبة على الدخل الإجمالي
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
APSI	الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الإستثمار
CNI	المجلس الوطني للإستثمار

مقدمـــــــة

تمهيد:

عرف مشكل التنمية في دول العالم الثالث في العشرية الأخيرة منعرجا جلب اهتمام الباحثين ورجال السياسة لما تمتاز به إقتصاديا من تبعية وركود إقتصادي وثقل المديونية الخارجية، مما أدى إلى تحويل مسارها الإقتصادي قصد ضمان التنمية السلمية لإقتصادياتها.

ولبلوغ هذه الغاية لابد أن تتوفر كل الإمكانيات المادية والبشرية، وذلك من خلال استغلال كل الطاقات الكامنة والفرص المتاحة، فالسلطات العمومية بدورها مطالبة باستغلال كل المنافذ لجلب رؤوس الأموال لتدعيم السياسات الإقتصادية بما فيها السياسة النقدية والمالية والتجارية، حيث نجد أن السياسة المالية تحتل مكانة هامة لكونها تستطيع تحقيق مختلف الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها المتعددة.

وباعتبار الضريبة أهم العناصر والأدوات، فقد لجأت السلطات العمومية إلى منح مجموعة من الامتيازات الضريبية تحت مسمى" التحفيزات الضريبية".

هذه الأخيرة تعتبر تجسيدا للعلاقة القائمة بين الاستثمار كغاية والجباية كوسيلة، تمنحها الدولة من أجل تشجيع قطاعات معينة، ولعل من أهم هذه القطاعات نجد القطاع الصناعي الذي أولت له الدولة أهمية بالغة ممثلا بـ" المؤسسات الصناعية".

والجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من ركود الاستثمارات بالرغم من تميزها بوفرة الموارد الطبيعية، حيث ترتبط تبعية الاقتصاد الجزائري للعائدات النفطية أساسا بضعف الإطار المؤسسي والنمو المتواضع لإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات.

وقد شهدت الفترة 1967- 1989 انجاز نسيج صناعي وطني هام ومجموعة هياكل قاعدية لا يستهان بها، ومع انخفاض أسعار البترول منذ سنة 2014، أصبح على الدولة الجزائرية التوجه نحو القطاع الاستثماري خاصة وأنها تعاني من فراغ استثماري منتج واعتمادها بنسبة تفوق 90% على عائدات البترول.

ومن أهم الآليات التي لجأت إليها الجزائر هي الحوافز الجبائية في إطار النصوص القانونية التي يسنها المشرع باعتبارها أحد أهم الآليات الجاذبة وذلك بإدخال تعديلات على النظام الجبائي، ومنح مجموعة من الامتيازات في إطار قوانين معينة لتحفيز وتشجيع الاستثمار عن طريق إنشاء مختلف المؤسسات باعتبارها من البدائل الإستراتيجية التي يعول عليها .

وفي هذا الإطار من التأثير والتأثر بين التحفيزات الجبائية كوسيلة للسياسة المالية والمؤسسات الصناعية كمصدر ثروة يمكن طرح الإشكالية الأساسية التالية :

كيف تساهم التحفيزات الجبائية في تنمية المؤسسات الصناعية في الجزائر؟.

التساؤلات الفرعية:

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكننا صياغة التساؤلات الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتحفيزات الجبائية؟ والمؤسسات الصناعية؟.
- ما هي الآليات التي اتبعتها الجزائر لتنمية المؤسسات الصناعية ؟.
- أين يكمن دور التحفيزات الجبائية في تنمية المؤسسات الصناعية الجزائرية؟.

الفرضيات:

للإجابة عن التساؤلات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

1. التحفيزات الجبائية تساهم في تنمية المؤسسات الصناعية
2. تعتبر التحفيزات الجبائية المقدمة في الجزائر احدى العوامل التي تساهم في توفير المناخ الملائم للاستثمار.
3. تعتبر التحفيزات الجبائية التي تستفيد منها القطاعات الصناعية مماثلة للتحفيزات مع باقي الأنشطة الأخرى.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال التعرف على الدور الفعال الذي تلعبه التحفيزات الجبائية كمحفز لزيادة حجم المشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، حيث أن دعم قطاع الصناعة بتحفيزات خاصة لا يتم إلا إذا كان ذا فائدة إقتصادية، حيث تعتبر التحفيزات الجبائية أحد الآليات التي توفرها الدولة لتشجيع المؤسسات خاصة الصناعية وذلك للتوصل إلى تحسين أداء هذه المؤسسات، كما أن للتحولات الإقتصادية التي تشهدها الجزائر والتي تهدف إلى تطوير قطاع المؤسسات في اقتصاد السوق وذلك بإخضاعها لنظام ضريبي يتجاوب مع خصائصها وأهدافها المستقبلية.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا إلى:

1. التعرف على الدور الذي تلعبه التحفيزات الجبائية في تنمية الاستثمارات.
2. تشجيع القطاع الصناعي ممثلا بالمؤسسات الصناعية من خلال تخفيض الحقوق الجبائية.
3. معرفة مختلف التطورات التي طرأت على القوانين الجزائرية والتي ساهمت بدور كبير في ترقية الاستثمار.

4. التعرف على العلاقة الموجودة بين التحفيزات الجبائية كأداة من أدوات لتحقيق التنمية الإقتصادية ونمو المؤسسات الصناعية .

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك ليمكننا من إعطاء مفاهيم عامة حول التحفيزات الجبائية وأهدافها وأدواتها ودورها في تحفيز الاستثمار، أيضا من خلال التعرف على مفهوم المؤسسات الصناعية وأهميتها .

إضافة إلى ذلك اعتمدنا على المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي للمؤسسات الصناعية وتتبع مختلف التطورات التاريخية التي عرفتها الجزائر للوصول إلى الشكل الحالي.

كما اعتمدنا على المنهج الإحصائي التحليلي في جمع وتتبع مختلف المعلومات المتعلقة بتطور الاستثمارات في الجزائر.

دوافع إختيار الموضوع :

- الرغبة الشخصية في البحث في مثل هذا الموضوع
- إثراء المكتبة بمراجع تخص التحفيزات الجبائية في مجال الإستثمار في القطاع الصناعي.
- قيمة وأهمية الموضوع, حيث أن التحفيز الجبائي من الموضوعات التي تشغل بال الحكومات نظرا لما لها من آثار سياسية وإقتصادية وإجتماعية على أحوال الشعوب, خاصة في ظل التغيرات الإقتصادية الراهنة, بالإضافة إلى محاولتنا إبراز مدى نجاح الوكالات الداعمة للإستثمار في الهيكل الإقتصادي العام من خلال التحفيزات التي تقدمها للمستثمر.

مجتمع الدراسة: تم إسقاط الدراسة على الجزائر نتيجة للتطورات التي عرفتها, كما أنها الأقرب للتوصل للدراسة التطبيقية والحصول على المعلومات اللازمة.

فترة الدراسة: تم اختيار الفترة 2002-2017 وهي الفترة التي قامت بها الجزائر بمختلف برامج التنمية وذلك سعيا للإصلاح الإقتصادي والنهوض بالاقتصاد الجزائري عالميا، كذلك خلال هذه الفترة عرفت الجزائر تغيرات كبيرة في أسعار البترول التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

وسائل جمع البيانات: للقيام بالدراسة تم الإستعانة بمجموعة من الكتب والمذكرات إضافة إلى مجموعة من المجلات والملتقيات وكذلك القوانين والمراسيم ومواقع الانترنت .

صعوبات الدراسة:

للقيام بدراستنا إعترضتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

1. ضيق الوقت، حيث أن ضيق الوقت لم يسمح بالتوسع في الدراسة وجمع عدد أكبر من المعلومات المراد الوصول إليها.
2. صعوبة الترجمة، نظرا لتوفر مراجع باللغة الأجنبية ، كما أن معظم التقارير المتحصل عليها باللغة الأجنبية حيث أن ترجمتها لا تعطي صورة صحيحة للمعلومات.
3. التضارب الكبير في الإحصائيات، مما يصعب على الباحث من اختيار المعلومة الصحيحة.
4. العدد القليل للدراسات السابقة مما صعب مسار الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- عبد النور سويعد، دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014/2013 بحيث يهدف بحثه إلى توضيح مدى مساهمة السياسة الجبائية « أثر السياسة الجبائية على الإستثمار » في التنمية الإقتصادية ومدى فعالية التحفيزات الجبائية في تطوير وتشجيع وجلب الإستثمار، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوافز المقدمة من طرف الحكومة أدت الى تدفق حجم الاستثمارات وأنها لا تفتقر للقوانين والتشريعات والتي بدورها قامت بتحقيق اهدافها نسبيا.

2- إيمان لعميري، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/ 2006 حيث يهدف هذا البحث إلى إبراز دور الوكالة في الجباية وإستخدامها كأداة محفزة من أجل النمو والارتقاء بالنشاط الإقتصادي وذلك باعتبار الإستثمار المحرك الأساسي للاقتصاد، وتوصلت هذه الدراسة الى أن تطورات القوانين والتشريعات المانحة للامتيازات الجبائية ساهمت بشكل كبير وفعال في تطوير حجم الاستثمار في الجزائر

3- . نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005. بحيث يهدف البحث إلى توضيح أثر السياسة الجبائية على جلب الإستثمارات الأجنبية والنهوض بالإقتصاد إلى مستويات عالمية .

هيكل الدراسة :

للإحاطة بمختلف جوانب دراستنا قمنا بتقسيمها إلى فصلين: الفصل الأول والذي تناولنا فيه مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة من خلال التعرف على مفاهيم التحفيزات الجبائية وكذا المؤسسات الصناعية.

أما في الفصل الثاني فقد حاولنا تخصيصه للتعمق أكثر بدراسة مختلف التحفيزات الجبائية الممنوحة في الجزائر وكذا مختلف الهيئات المانحة للدعم وأيضا تحليل وإحصاء حول دور التحفيزات الجبائية في زيادة حجم الاستثمارات وخاصة الموجهة منها لقطاع الصناعة.

الفصل الأول:

مفاهيم حول التحفيزات الجبائية والمؤسسات الصناعية

تمهيد:

إن تحقيق تنمية شاملة يستدعي إستخدام كل الوسائل المتاحة ومن بينها الجباية بإعتبارها أداة تساهم في النمو الإقتصادي والإجتماعي إضافة إلى كونها مصدر لتمويل خزينة الدولة، وتعد التحفيزات الجباية إحدى أدواة السياسة الجبائية التي تدعم وتوجه الإستثمارات عن طريق منح الإعفاءات الضريبية خاصة المتعلقة بالقطاع الصناعي، الذي يحتل مكانة هامة في الإقتصاد الوطني لأي دولة.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحفيـزات الجبائيــة

إن المؤسسة الناجحة هي التي تسعى دوما إلى تحقيق أهدافها المالية بأقل تكلفة، وتعد التحفيزات الجبائية من أهم الوسائل التي تحاول الدولة من خلالها تشجيع هذه المؤسسات، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم هذه الأخيرة.

المطلب الأول: مفهـوم التحفيـزات الجبائية أهدافها وأنواعها

تعتـبر التحفيـزات الجبائيـة أداة تسـتعملها الدولـة مـن أجـل تحقيـق مختلـف أهـدافها سـواء الإقتصـادية أو الإجتماعية، في هذا المطلب نوضح كل من تعريفها وخصائصها وأهدافها ومختلف أدواتها.

أولا: مفهوم التحفيـزات الجبائيـة وخصائصها

أ- مفهوم التحفيزات الجبائية

هناك عدة تعاريف للتحفيزات الجبائية نذكر منها:

التحفيزات الجبائية هي:" مجموع البرامج المتكاملة التي تخططها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الفعلية والمحتملة لإحداث آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسة مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع".[1]

كما يمكن تعريفها على أنها:"مزايا ضريبية من قبل المشرع الضريبي لصالح المستثمرين سواء كانوا وطنيين أو أجانب من أجل إغراء أصحاب رؤوس الأموال على إستثمار أموالهم داخل الوطن وفي مناطقه المختلفة".[2]

تعرف التحفيزات الجبائية بأنها:" نظام يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الإدخار أو الإستثمار على نحو يؤدي إلى نمو الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكلفية للإقتصاد، وزيادة الدخل القومي نتيجة قيام المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة".

التحفيزات الجبائية "ميزة إقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية، تقدمها الدولة لكامل الإستثمارات أو لبعضها ويتم تحديدها وفقا لمعيار موضوعي أو جغرافي، كأن تهدف الدولة إلى توجيه الإستثمارات إلى مجالات يعزف عن الإستثمار فيها، وكذلك السعي إلى تنمية مناطق معينة وبالتالي تأتي حوافز الإستثمار لتحقيق هذه الأهداف."

التحفيزات الجبائية هي: تخفيض في معدل الضرائب ' القاعدة الضريبية أو الإلتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس".[3]

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص: 57.

[2] مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبة المعاصرة، إلكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، مصر، 2004، ص277.

[3] ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2002، ص177.

وتعرف أيضا بأنها:" إجراء خاص وغير إجباري لسياسة إقتصادية، تستهدف الحصول من الأعوان الإقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه إهتماماتهم إلى الإستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة إستثماراتهم فيها من قبل مقابل الإستفادة من إمتياز أو إمتيازات معينة".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن التحفيزات الجبائية تعتبر بمثابة إمتيازات ضريبية تتخلي عنها الدولة في سبيل إغراء المستثمرين وذلك بهدف زيادة حجم الإستثمارات.

ب- **خصائص التحفيزات الجبائية**

من خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج الخصائص التالية:[2]

1- **إجراء إختياري:** تتميز سياسة التحفيز الجبائي كونها إجراء إختياري لأنها تترك للأعوان الإقتصاديين حرية الخضوع لهذه الشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة، وهذا مقابل الإستفادة من هذه الإجراءات دون أن يترتب عن ذلك أي جزاء.

2- **إجراء هادف:** إن الدولة بمنحها هذه الحوافز فهي تضحي بإيرادات جبائية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وفق السياسة الإقتصادية المتبعة، ومن أجل ذلك لابد من تدعيم هذه التحفيزات بدراسات وافية وشاملة حول العناصر التالية:

- مدة صلاحية إجراءات التحفيز.
- دراسة تنبؤية للتغيرات المستقبلية.
- تحديد مختلف الشروط التي يجب توفرها في المستفيد من التحفيز.

3- **إجراء له مقابل:** التحفيز إجراء خاص وهو محكم ومدقق، وموجه إلى فئة محددة من الأعوان الإقتصاديين في مناطق معينة وعليه فلابد لهذه الفئة إحترام بعض المقاييس مثل مكان الإقامة، مدة الإستفادة من هذا التحفيز.

4- **السلوك:** التحفيز الجبائي يريد إحداث سلوك أو تصرف لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان، وكذلك يحث الدولة على تحفيز عمل الأعوان على القيام بفعل لم يقوموا به من تلقاء أنفسهم.

ويرى بعض الإقتصاديين أن من بين خصائص التحفيز تسجيل وجود تفاوت بين أهداف ومصالح الدولة والأعوان الإقتصاديين. وبذلك يمكن حصر هذه الخصائص في النقاط التالية :

[1] علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية واثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1992، ص91.

[2] ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-2003، دار هومة، الجزائر، 2003، ص178.

✓ زيادة تنافسية المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية وذلك بإعفاء المنتجات المصدرة من مجموعة من الضرائب المحلية.

✓ توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل في ظل سياسة إمتياز ضريبية فعالة وملائمة، حيث أن هذه السياسة من شأنها أن تزيد الفروع الإنتاجية، ومستوى نشاطها، وما يقابل هذه الزيادة إتساع الوعاء الضريبي وعدد المكلفين بالضريبة، وإلتزام هؤلاء بواجباتهم إتجاه الضريبة العامة من شأنه أن يزيد في الحصيلة الضريبة مستقبلا، والشكل الموالي يوضح آلية عمل سياسة الإمتياز الضريبي على المدى الطويل في زيادة موارد الخزينة العامة.

المخطط رقم (01-01): آلية عمل السياسة التحفيزية في زيادة موارد الخزينة العامة مستقبلا.

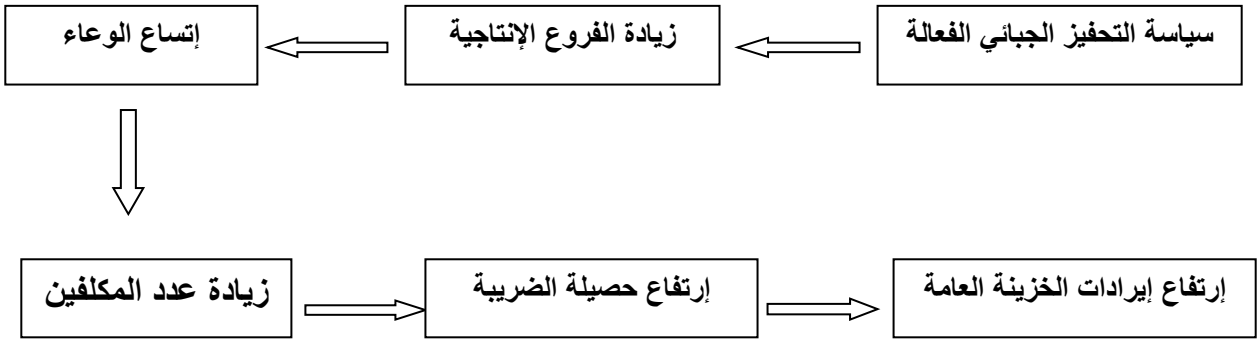

المصدر: بليلة لمين، السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، حالة الجزائرللفترة1998/1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 1999، ص55.

ثانيا: أهداف التحفيزات الجبائية وأدواتها

تسعى سياسة التحفيز الجبائي من خلال ما تقدمه من مزايا ضريبية إلى تحقيق جملة من الأهداف المتفاوتة من حيث أهميتها المتنوعة ومن حيث طبيعتها، وكذا من حيث أدواتها.

أ- أهداف التحفيزات الجبائية:

تتمثل هذه الأهداف في :

1- الأهداف الإقتصادية: إقتصاديا يستهدف وضع حوافز جبائية إلى: [1]

❖ تنمية الإستثمار، حيث تشجع الحوافز الجبائية تراكم رؤوس الأموال، بتخفيض العبء الضريبي ومن ثم حجم التكاليف، خاصة أن المشاريع الإستثمارية في سنواتها الأولى لا تحقق إيرادات كبيرة.

1 يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية/ مصر، 2001، ص: 60، 81.

❖ دعم الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة ليس فقط للقيام بعملية التنمية الإقتصادية بل لإستمرارها، حيث يتعين على النظام الضريبي تشجيع إستيراد مثل هذه السلع على الأقل في المراحل الأولى لعملية التنمية الإقتصادية حيث تنعدم فرص إنتاج هذه المنتجات محليا، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال إعفاء السلع الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو تخفيض معدلات الضريبة عليها.

2- الأهداف الإجتماعية :

تتمثل الأهداف الإجتماعية لسياسة التحفيز الجبائي في:[1]

- امتصاص البطالة، حيث تحاول السلطات العمومية من خلال سياسة التحفيز الجبائي توفير مناصب شغل جديدة، فالإمتيازات الممنوحة للمستثمرين تمكنهم من توفير موارد مالية تسمح بإعادة إستثمارها بتكوين وإنشاء مؤسسات صغيرة أو فرعية، والتي تتطلب حتما وجود يد عاملة جديدة لتسييرها.
- تشجيع الإستثمار في المناطق النائية لتحقيق التوازن الجهوي الناتج عن تمركز المستثمرين في المدن الكبرى.

ب- أدوات التحفيزات الجبائية:

يتسنى لسياسة التحفيز الجبائي أن تؤدي دورها في تفعيل النشاط الإقتصادي وتحقيق الأهداف المسطرة مسبقا والمتعلقة بأهداف التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لابد عليها من الاعتماد على أدوات لتحقيق ذلك، بما يتماشى وما هو مسطر مسبقا، وتتمثل أهم هذه الأدوات في :[2]

1- الإعفاء الضريبي: يعتبر الإعفاء الضريبي من بين أهم أدوات التحفيز الجبائي، وهو الذي تعتمد عليه السياسة الجبائية التحفيزية في تحقيق مختلف أهدافها، لما يتميز به من خصائص عن باقي الأدوات الأخرى حيث أنه ونظرا لمفهوم الإعفاء الجبائي كتحفيز تقدمه الدولة من خلال إسقاط مباشر لحقها في الضريبة تجاه المكلف، مما يعتبر حافزا ضريبيا مهما للإستثمار إذ يقلل من المخاطر التي يتحملها المستثمر بالنسبة للإستثمارات الجديدة مما يجعل لديه أثر ايجابي على الهيكل التمويلي، وتختلف قوة الإعفاء الضريبي والدور الذي يؤثر به على قرار الإستثمار من نظام ضريبي إلى آخر وذلك لإختلاف الظروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية لكل دولة.

2- الفراغ الضريبي: يتعلق الفراغ الضريبي بوجود أو عدم وجود الضريبة في نشاط معين، وهو يعتبر أحد أهم التحفيزات التي تعتمد عليها الدولة لجلب الإستثمار وتشجيعه. ويمثل أسلوب من أساليب التدخل غير المباشر

1 نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005، ص 54.

2 عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1987، ص149.

للدولة والمتمثل في تخليها عن بعض إيراداتها المالية من الضرائب سواء بصفة جزئية أو كلية لفترة زمنية محددة في إطار سياساتها الإقتصادية لتوجيه الأنشطة الإقتصادية إلى الوجهة التي تتفق مع أهداف سياستها العامة.

3- نظام الإهتلاك: يؤثر نمط الإهتلاك المستخدم على القرار الإستثماري في القطاع الخاص بشكل كبير، وهذا ما يجعل المشرع الضريبي يستخدمه كحافز يحقق العديد من الآثار الايجابية من خلاله، فنجده يستخدم كأداة لتشجيع الإستثمار الخاص وتوجيهه في إتجاه الأنشطة الإستثمارية المرغوبة والتي تحقق مزيدا من الفعالية في عملية التنمية الإقتصادية.

المطلب الثاني: الشروط المتحكمة والعوامل المؤثرة في فعالية سياسة التحفيز الجبائي

يعتبر التحفيز الجبائي متغيرا إستراتيجيا تتخذه الدولة كأسلوب في تحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية، وذلك من خلال الشروط المتحكمة في سياسة التحفيز الجبائي، وبالمقابل هناك عوامل مؤثرة على هذه الأخيرة.

أولا: الشروط المتحكمة في سياسة التحفيز الجبائي

تتحقق فعالية الحوافز الجبائية لصالح الأنشطة التي تساهم بفعالية في تحقيق التنمية الإقتصادية، بتوفر مجموعة من الشروط أهمها:[1]

- ❖ أن يصاحب التخفيض في أسعار الضريبة على أرباح الأنشطة الإقتصادية المرغوبة، زيادة في معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الإقتصادية غير المرغوبة.
- ❖ أن يكون العبء الضريبي النسبي قبل تخفيض سعر الضريبة على الأنشطة المرغوبة كبيرا نسبيا، مما يجعل من التخفيض ميزة جبائية فعالة.
- ❖ أن تصبح العلاقة بين الأرباح النسبية المحققة في الأنشطة الإقتصادية المرغوبة والأنشطة الإقتصادية غير المرغوبة بعد الضريبة في صالح المجموعة الأولى من الأنشطة وفي غير صالح المجموعة الثانية، وبمعنى آخر يتعين أن يصاحب التخفيض في معدلات الضريبة على أرباح الأنشطة الإقتصادية المرغوبة، تغير في الأرباح النسبية لصالح تلك الأنشطة.
- ❖ أن تكون المشروعات أو الفرص الإستثمارية المتاحة في مجال الأنشطة الإقتصادية المرغوبة تحقق نتائج موجبة، أما إذا كانت نتائجها سالبة خاصة في المراحل الأولى، فإن الحوافز الضريبية تصبح عديمة أو قليلة الفعالية في توجيه الإستثمارات بإتجاه تلك الأنشطة.

[1] يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2001، ص81.

ثانيا: العوامل المؤثرة في فعالية سياسة التحفيز الجبائي

إن نجاح سياسة التحفيز الضريبي مرهون بجملة من العوامل التي تحيط بتطبيق هذه السياسة، فتصف العوامل التي تؤثر على فعالية سياسة التحفيز الجبائي كما يلي :

أ- العوامل ذات الطابع الضريبي

هي تلك العوامل التي تؤثر على فعالية التحفيز الضريبي سواء ايجابيا أو سلبيا، كما أنها ترتبط مباشرة بالتقنيات المستعملة في إطار سياسة التحفيز الضريبي وهي تتمثل في العناصر التالية: [1]

1- **طبيعة الضريبة محل التحريض :**

تتحدد الضريبة بنوع الوعاء الخاضع لها ولهذا فإن الإختيار المناسب للضريبة محل التحفيز يأتي بالدراسة الجدية للوعاء الضريبي من حيث قدرته على تحقيق الأهداف المرغوب فيها في حالة ما إذا أخضع لمعدلات ضريبية معينة، بالإضافة إلى ضرورة انعكاسات هذه الضريبة على الخزينة العامة وعلى سلوك الأعوان الإقتصاديين.

2- **زمن وضع التحريض:**

عنصر الزمن عامل مهم في سياسة التحفيز الجبائي حيث أنه ومن الضروري قبل تطبيق الإجراءات التحفيزية، تحديد الوقت المناسب لها، وتعدد الآراء فيما يتعلق بزمن التحفيز، حيث يرى البعض أن الوقت الملائم لمنح الإعفاءات هو المرحلة التي تلي الخروج من الأزمات التي تسبق مباشرة النهضة الإقتصادية. أما البعض الأخر فيرى أنه من الضروري أن تمنح الإعفاءات بقصد الإستثمار لرجال الصناعة في ميدان مشروعاتهم في السنوات الأولى لممارسة أنشطتهم، كما يجب أن تكون هذه الإعفاءات متماشية مع برنامج المؤسسة وإستراتيجياتها في النمو، وعلى هذا الأساس فإن منح المزايا الضريبة عند انطلاق المشروع يسمح للمؤسسة بالتراكم المالي وتحسين وضعية خزينتها المالية، مما يساعد على تجاوز مرحلة الانطلاق بسلام مع إمكانية توسيع مشروعها في المستقبل.

[1] نشيدة معزوز، مرجع سابق، ص: 67-69.

3- **شكل التحريض:**

من الأدوات التي تستخدمها سياسة التحريض منح الإعفاءات أو التخفيف من معدلات الاقتطاع أو تقليص الأوعية الضريبية، وتبرز فعالية الإعفاء على الإستثمار من خلال إنخفاض تكلفته، وإقبال الأعوان الإقتصاديين على الإستثمار بالشروط المقابلة لهذه الإعفاءات.

4- **مجال تطبيق التحريض:**

للحوافز الجبائية إطار عملي لابد من تحديده بعناية حتى لا تكون لها انعكاسات سلبية على السياسة الإقتصادية للدولة، حيث يضع المشرع مجموعة من المقاييس والشروط قصد تحديد طبيعة ونوعية الإستثمار ومرحلة التقدم الذي بلغه هذا الإستثمار، وكذا المواد والوسائل المعنية بالتحريض لأهميتها في تحقيق المشروع.

ب- العوامل ذات الطابع غير الضريبي :

تتطلب فعالية سياسة التحريض الضريبي محيط ملائم، ويتحدد ذلك في الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية والقانونية الملائمة، بالإضافة إلى الإستقرار السياسي والوضع الإقتصادي المتجاوب مع التطورات الحاصلة في ظل الإقتصاد العالمي، وتتمثل هذه العوامل في أربعة عناصر هي :[1]

1- **العنصر الإداري:** يؤثر مستوى ونوعية المعاملات الإدارية في نجاعة سياسة التحفيز الجبائي، وكلما كانت هناك عراقيل إدارية كالبيروقراطية، المحسوبية والرشوة وغيرها من السلوكيات الإدارية السلبية كلما أثر ذلك سلبا على فعالية الإجراءات التحفيزية، لهذا لابد من توفير أجهزة إدارية تتميز بالكفاءة والنضج القانوني.

2- **العنصر التقني:** تعتبر البنية الإقتصادية من متطلبات نجاح أي مشروع إستثماري، بحيث تساهم بشكل كبير في خلق بيئة ملائمة للإستثمار ومن ثمة المساهمة في إنجاح سياسة التحفيز الجبائي،

3- **العنصر السياسي:** يعتبر الإستقرار السياسي أحد المتطلبات الهامة لنجاح أي مشروع إستثماري حيث أن غيابه يزيد في نسبة المخاطرة من حيث الخسارة، ومن ثم فإن سياسة التحفيز الجبائي لا يكون لها دور فعال في إتخاذ قرار الإستثمار في ظل وضع سياسي متدني ومضطرب.

4- **العنصر الإقتصادي:** تستدعي فعالية سياسة التحفيز الجبائي وضعية إقتصادية مشجعة من حيث وفرة الأسواق، اليد العاملة المؤهلة، ومصادر التموين بالمواد الأولية وكذا شبكة الاتصالات، التسهيلات المتعلقة بالتعاملات الإقتصادية والمالية الخارجية، بالإضافة إلى استقرار العملة ومرونة سياسة الأسعار والائتمان .

[1] يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2006، ص: 36-37.

المطلب الثالث: مزايا وعيوب سياسة التحفيز الجبائي

يثير منح الحوافز الجبائية للمشروعات الاستثمارية جدلا بين فقهاء المال والإقتصاد، فمنهم مؤيدون ومنهم معارضون

أولا: مزايا سياسة التحفيز الجبائي

إن سياسة الحوافز الجبائية لا توجه مباشرة إلى هذه الحوافز وإنما تتعلق بالثغرات التي قد توجد في تشريع هذه الحوافز والظروف التي تمنح في ظلها، فإذا أمكن سد هذه الثغرات والتحكم فيها فمن المتوقع أن تقوم التحفيزات بدورها في جذب الإستثمارات.

وبهذا يمكن ذكر مزايا التحفيزات الجبائية كما يلي :[1]

✓ إن الإعفاء من الضريبة يشكل حافزا قويا لجذب المستثمرين نظرا لقلة الأرباح في السنوات الأولى، وأن هذا الإعفاء لا يغري المستثمرين على القيام بالإستثمار بقصد الإستفادة منه في فترة وجوده ثم إيقاف نشاطه فور انتهاء مدة الإعفاء مردود عليه بأن المشروعات الإستثمارية إذا كانت تحقق أرباحا قليلة في السنوات الأولى فإنه ومع مرور الوقت سوف تزداد خبرتها وكفاءتها الإنتاجية في فترة الإعفاء ومنه يكون في مصلحتها الإنتاج للسنوات التالية وبالتالي لا يكون هناك مانع للتوقف.

✓ أما القول انه يترتب على الحوافز الضريبية نقص في الحصيلة الضريبية فنقول فيه بأن هذه المبالغ تكون قليلة في السنوات الأولى للمشروع وإذا كانت هذه المبالغ سوف تضيع على خزينة الدولة مما يسهم في تنفيذ التنمية التي تصبو الدولة لتحقيقها.

ثانيا: عيوب سياسة التحفيز الجبائي

تمثلت هذه الاعتراضات فيما يلي :

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (**IBS**) والضريبة على الدخل الإجمالي (**IRG**) قد لا تجذب المستثمرين لأن الأرباح عادة ما تكون قليلة في السنوات الأولى للمشروع، كما أن هذا الإعفاء قد يغري بعض المستثمرين للقيام بالإستثمار رغبة في الإستفادة من الإعفاء وبانتهاء مدته يتوقف النشاط.

✓ إن منح الحوافز الضريبية الخاصة أو الإعفاء يترتب عنه ضياع حصيلة الضرائب على خزينة الدولة.

[1] شارف صابرينة سرية، الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر– دراسة حالة–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي ونقدي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الملحقة الجامعية مغنية، 2016/2015، ص: 99-100.

✓ بعض الشركات الإستثمارية قد تسيء إستخدام الحافز الضريبي مثل أن تقوم ببيع منشأتها ثم تبدأ من جديد تحت اسم جديد للتهرب من الضرائب.

المبحث الثاني: المؤسسات الصناعية وسياسة التحفيزات الجبائية في الجزائر

تشكل المؤسسة الإقتصادية الوحدة الأساسية للإقتصاد، وموضوع إهتمام مركز من طرف الإقتصاديين لأنها تعتبر اللبنة الأولى لأية تنمية إقتصادية، وسنتطرق لها في هذا المبحث بنوع من التفصيل .

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصناعية

يعتبر القطاع الصناعي من بين القطاعات الإقتصادية التي تساهم بشكل كبير في تمويل عملية التنمية الإقتصادية حيث أن اكتساب قطاع صناعي قوي يجعل الإقتصاد أكثر مرونة على مواجه التحديات.

حيث أن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات كمصدر وحيد يجعل إقتصادها الوطني مرهون بمستويات إنتاج النفط مما يجعلها أكثر هشاشة وأكثر تأثر بالتقلبات والصدمات الإقتصادية على المستوى الدولي، وهذا ما دفعها للإهتمام بقطاعات منتجة أخرى من أهمها القطاع الصناعي متجسدا بالمؤسسات الصناعية.

أولا: مفهوم ومراحل وتصنيفات المؤسسات الصناعية

تعتبر المؤسسات الصناعية أهم أنواع المؤسسات الإقتصادية والتي لها دور كبير في النهوض بالإقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الإقتصادية وللتعرف أكثر على هذه الأخيرة لابد من الإحاطة بمفهومها وأنواعها وأيضا مراحل تطورها ونذكرها فيما يلي:

أ- مفهوم المؤسسة الصناعية

إن الحديث عن المؤسسة الصناعية يؤدي إلى التطرق إلى ما يسمى بمصنع المستقبل، والذي من خصائصه الأساسية التوجه نحو السوق معتمدا على المرونة وتدفق المعلومات.

1- تعريف المؤسسة الصناعية

تعرف المؤسسات الصناعية بأنها :" تلك المؤسسات التي تنشط في المجال الصناعي، وهي مؤسسات الصناعات الثقيلة كمؤسسات الحديد والصلب، مؤسسات الصناعات الخفيفة مثل: مؤسسات النسيج والجلود".[1]

تعرف المؤسسة في الأدبيات التنظيمية على أنها :" كيان إداري، وتجمع إنساني يهدف إلى أداء نشاط منتج في حيز جغرافي معين".[2]

---

[1] عميش سميرة، مطبوعة محاضرات مقياس اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية،2016/2015,ص06.

[2] جمال الدين عاشوري، الاتصال التنظيمي والسلامة الصناعية بالمؤسسة الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين الكبيرةSCAEK-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف02، 2015/2014، ص: 93.

إذن المؤسسة الصناعية هي مؤسسة تقوم بتوفير المواد والسلع الجاهزة للإستهلاك وأيضا توفير المعدات اللازمة التي تنتج وسائل الإنتاج.

2- أهمية المؤسسة الصناعية

تنفرد المؤسسة الصناعية بخاصية إقتصادية جوهرية وهي إنتاج السلع والخدمات، هذا الحجم من الإنتاج يعتبر أساس قياس النمو الإقتصادي. هذا النمو يقدر بحجم السلع والخدمات المنتجة بالنسبة للدخل القومي، وكمية السلع المباعة والخدمات المقدمة بالنسبة للتصدير وميزان المدفوعات.

إذن فالمؤسسة الصناعية مهمتها الإنتاج في ظل محيط يضم كل الممثلين والقوى الخارجة عن المؤسسة، والتي يمكن أن تؤثر على الكيفية التي تنمو بها أو تحافظ بها على علاقتها مع أسواقها، لأنها تعتبر وسيلة لتحقيق التنمية الإقتصادية.[1]

3- تصنيف المؤسسات الصناعية

يمكن الانطلاق من مواصفات معينة للتعرف على تصنيفات المؤسسة الصناعية، وهذا التصنيف ليس هدفا في حد ذاته، وإنما يساعد على أن يكون وسيلة هامة لتحديد شروط العمل الخاصة بكل مؤسسة، حتى يتمكن العاملون في الميدان من اختيار أشكال المؤسسات والوسائل التقنية التي تحقق أكبر فعالية ممكنة. وعليه يساعد هذا التصنيف على دراسة المؤسسات الصناعية بشكل منهجي ومعمق يتيح الانطلاق في البحوث والدراسات من افتراض وجود تأثير لنوع المؤسسة على البحث انطلاقا من ملكيتها، وحجمها ونشاطها. وعليه يمكن أن تصنف المؤسسة الصناعية – تبعا للمؤشر المعتمد – كالأتي:

❖ التصنيف على حسب الوضع القانوني(الملكية)

حيث نجد ضمن هذا التصنيف المؤسسات الصناعية التالية: [2]

1-**مؤسسة صناعية خاصة:** غالبا ما يدير هذه المؤسسات المالك المباشر أو أحد أقاربه، كما يمكن أن تشهد مالكين أو أكثر، وفي الغالب ما تنتج المواد الغذائية، والسلع الإستهلاكية غير الغذائية، والعامل الجزائري لا يحبذ العمل في القطاع الصناعي الخاص لكونه لا يوفر الإستقرار الوظيفي والنفسي المتوفران في القطاع العمومي.

2-**مؤسسة صناعية عمومية:** هي التي تعود ملكيتها للدولة، وتسعى بالدرجة الأولى إلى توفير بعض الخدمات أو المنتجات للمواطنين بشيء من الدعم أو بدون مقابل، وعن طريق ضمان مستوى مقبول من الأجور، أما السبب

[1] أوكيل محمد السعيد وآخرون، استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، جامعة الجزائر،1994ص05.
[2] جمال الدين عاشوري، مرجع سابق، ص: 93-94.

الإقتصادي الدافع إلى تشكيل مؤسسات عمومية فيتمثل في عجز القطاع الخاص عن بعض المشاريع لضخامتها، أو لقلة الربحية فيها إلى جانب تنمية الجانب الإقتصادي للوطن، وتحقيق الربح لضمان الإستمرارية.

3-مؤسسة صناعية مختلطة: مؤسسة ذات نشاط صناعي، تتميز بالملكية العمومية والخاصة في الوقت نفسه، تقوم المؤسسة العمومية بإقامة شراكة مع مؤسسات أجنبية، غالبا ما تكون المشاريع المشترك فيها من الصناعات الثقيلة، بحيث تتطلب عددا كبيرا من الفنيين والعمال المهرة، ورأس مال ضخم، مثل: قطاع المحروقات بالجزائر.

- **التصنيف على حسب الحجم**

تصنف المؤسسات الصناعية حسب هذا المعيار إلى :[1]

مؤسسات صغيرة، ومتوسطة, وكبيرة، وضخمة، ويعتبر تصنيف المؤسسة على حسب عدد الأفراد العاملين أو حجم العمالة من أكثر المعايير إستخداما في تقسيم المؤسسات إلى ضخمة وكبيرة ومتوسطة وصغيرة. وبصفة عامة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موجودة في كل الدول وتعمل في جميع المجالات والأنشطة والتخصصات، ماعدا الأنشطة التي تحتاج إلى عدد أكبر من العاملين كمؤسسات البترول ومجمعات صناعة الأسلحة والسيارات وكل نوع من هذه المؤسسات يتميز بخصائص معينة، كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (01-01): يبين أنواع المؤسسة الصناعية تبعا لحجمها ومميزاتها

التصنيف	عدد العمال	رأس المال	مثال
مؤسسة صغيرة	أقل من 50	قليل	مؤسسة الصناعة الحرفية
مؤسسة متوسطة	أكثر من50	متوسط	مؤسسة صناعة الأغذية
مؤسسة كبيرة	أكثر من 500	كبير	مؤسسة صناعة الحديد والصلب
مؤسسة ضخمة	أكثر من 10000	كبيرا جدا	شركات متعددة الجنسيات

المصدر: جمال الدين عاشوري، مرجع سابق، ص 94

يتميز هذا التصنيف بالنسبية، إذ يختلف من بلد إلى أخر، فالمؤسسة الكبيرة في بلد ما ربما تكون متوسطة أو صغيرة في بلد أخر، ويتم التقسيم في هذا الإطار على حسب معايير محددة، والمعايير المستخدمة في هذا التصنيف إما أن تكون على أساس حجم رأس المال المستثمر، أو على أساس رقم المبيعات، أو تبعا لعدد الأفراد العاملين بالمؤسسة، وبالتالي يكفي أن ينطبق أحد هذه المعايير على مؤسسة ما حتى تصنف بأنها كبيرة أو متوسطة أو صغيرة، لأنه من النادر أن تجتمع كلها في مؤسسة واحدة.

[1] جمال الدين عاشوري، مرجع سابق، ص: 94-95.

- **التصنيف على حسب النشاط الإنتاجي (التخصص)**

تصنف المؤسسات الصناعية هنا على حسب نوع النشاط الصناعي الذي تمارسه، والذي يمتد بين الصناعات الإستخراجية والتحويلية.[1]

1- **صناعة إستخراجية:** هي صناعة تقوم على استخراج المواد الطاقوية، مثل البترول والمواد غير النفطية مثل المعادن. تتم هذه الصناعات ضمن تنظيمات ضخمة، ومقسمة إلى فروع ووحدات إنتاجية تنتشر في مناطق جغرافية متنوعة. تكتسي هذه المؤسسات أهمية كبيرة بالنسبة للإقتصاد الوطني .

2- **صناعة تحويلية:** هي الصناعة التي يتم وفقها تحويل المواد الخام أو الفلاحية إلى مواد إستهلاكية غذائية وغير غذائية، نذكر منها: صناعة مواد البناء التي يدخل في إطارها كل من صناعة الإسمنت، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة الألمنيوم. أما الصناعات الهيدروكربونية، فتضم: الصناعة البتروكيماوية، وصناعة الغاز. هذا بالإضافة إلى صناعة الغزل والنسيج، وصناعة السيارات، وصناعة الدواء...وغيرها.

ليس الهدف من هذا التصنيف إحداث فاصل أو فجوة بين مختلف هذه الأصناف من المؤسسات الصناعية التي يتفاعل بعضها مع بعض وفي بيئتها الداخلية والخارجية ويتأثر كثيرا بحجمها، ومستواها التكنولوجي ومن حيث كمية ونوعية اليد العاملة المطلوبة وثقافتها وقيمها، ومن ثم نوعية وكمية الخدمات والمرافق الإجتماعية المطلوبة الواجب توفيرها في ميادين السكن، والمواصلات، والصحة والتعليم، والخدمات الأخرى المختلفة. لذلك فإن المحافظة البيئية الإجتماعية والتنظيمية المختلفة لأنواع المؤسسات الصناعية يقتضي التحكم بهذا التفاعل، عن طريق خصوصياتها لتحقيق التكامل في البرامج والأهداف التنموية المنشودة.

ب – مراحل تطور المؤسسة الصناعية الجزائرية

تباينت المشاريع الإجتماعية والسياسية التي تعبر عن مصالح القوة الرئيسية في المجتمع الجزائري في الأيام الأولى لإستعادة الإستقلال، إذ كانت تميل لجعل مشروعها النهج الرسمي للبناء الوطني، فالمشروع الأول كان يمثله التيار الليبرالي الذي كان ينوي دفع الجزائر على طريق النمو الرأسمالي المعتمد على السوق الحر وكان يمثل هذا الإتجاه برجوازية وطنية طموحة إلى تحقيق رغبتها في السيطرة الإقتصادية والهيمنة السياسية لكن هذا المشروع ظل مكبوتا طيلة أيام الإستعمار ومحل إنتقاد شديد قبل الإستقلال، والمشروع الثاني هو مشروع الإشتراك القائم على التسيير الذاتي للورش الصناعية والزراعية التي هجرها المعمرون بعد إعلان إستقلال الجزائر.[2]

[1] محمد بوخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، شركة دار الأمة، الجزائر، ط1، ص25.

[2] العياشي عنصر، التصنيع وتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الأزمة الجزائرية(الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية)، ط2، بيروت، لبنان، 1999، ص: 374-377.

إن الصراع بين الليبراليين والإشتراكيين كان نتيجة التشاحن الكبير الذي ميز الساحة الدولية في تلك الفترة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، حيث كان مفروضا على الدولة في مرحلة البناء أن تتبنى أحد المشروعين في ظل غياب إستراتيجية متكاملة معدة من قبل قيادة الثورة تأخذ بالدولة الفتية إلى طريق النمو والتخلص من المشاكل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية التي كانت تشهدها الجزائر وكانت مختلف الشرائح الشعبية تعيش تحت تأثيراتها.

1- مرحلة التسيير الذاتي 1963-1965

تقرر منذ مؤتمر طرابلس سنة 1962 إنشاء صناعات أساسية وإقامة تكامل بين الزراعة والصناعة التي تكون ملكيتها عمومية، وميسرة من قبل الدولة، لكن الإقتصاد الجزائري في الأيام الأولى للإستقلال كان مشلولا بفعل مغادرة مالكي المزارع والمصانع. ففتحت الدولة المجال لتنظيم الفلاحين والعمال في تعاونيات وجمعيات للحفاظ على سير المؤسسات الزراعية والصناعية من جهة وصنع جدار يمنع البرجوازية العقارية والتجارية والصناعية من بسط نفوذها على هذه المؤسسات من جهة ثانية.[1]

اعتمدت حركة التسيير الذاتي في الصناعة كما في الزراعة لمجابهة رحيل المعمرين الأجانب، وقد تكوَّن قطاع الصناعة من مؤسسات صغيرة الحجم قُدر عددها عام 1964 بـ 330 مؤسسة، وعدد العاملين بها 3000 عامل. والجدير بالذكر أن الشركات الأجنبية الكبيرة لم تغادر الجزائر عموما سنة 1962، بل بقيت وحافظت على ممتلكاتها الصناعية، أما التي غادرت وتركت ملكيتها للتسيير الذاتي فهي مؤسسات الفرنسيين المقيمين بالجزائر العاصمة.

2- مرحلة الشركات الوطنية 1965-1971

يتكون القطاع العام من مجموعة مؤسسات تعود ملكيتها القانونية للدولة، ويتم توجيه الإستثمارات فيها بقرار من السلطة، وقد أخرت المعطيات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية من ظهور القطاع العام في الجزائر، فعلى المستوى الإجتماعي تقوم البرجوازية بتوسيع قاعدتها الإقتصادية الخاصة، وتستخدم سلطة الدولة لتدعيم هذه الحركة لتراكم رأس المال. في هذه الحالة لا توجد لديها أية مصلحة إقتصادية، أو سياسية في ظهور قطاع عام منافس في محيط تراكمها. وبصورة عامة يقوم القطاع العام في البلدان الرأسمالية المتطورة بوظيفة داعم للقطاع

[1] داود معمر، منظمات الأعمال والحوافز والمكافآت، دار الكتاب الحديث، مصر، ط1، 2006، ص210.

الخاص، ولا يمكن في أي حال من الأحوال منافسته، لأن البرجوازية تمتلك الوسائل السياسية للحيلولة دون ذلك.[1]

أما على المستوى الإقتصادي فيتعلق بعدم إمتلاك الدولة لإمكانيات مالية لتحقيق الحجم الضروري من الإستثمارات، وبدءا من سنة 1966 أخذ الإقتصاد الجزائري بالتشكل على الرغم من الركود الذي أصاب الزراعة في القطاع الخاص نتيجة تجزئة الأراضي، ففي سنة 1963 تم تأميم الأراضي الزراعية، وتأميم المناجم سنة 1966.

وقد كانت هيمنة الدولة واضحة في هذه المرحلة على القطاع العام، حيث ظهرت أشكال من تأميم في قطاعات المناجم والبنوك. فقد استمر التسيير الذاتي بعد ذلك عبر إضفاء الطابع الإشتراكي على الإقتصاد الجزائري بالطرق القانونية المألوفة في موضوع المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي والتجاري والمتمثلة أساسا في المؤسسة العامة الصناعية والتجارية والشركات الوطنية.[2]

3- مرحلة التسيير الإشتراكي للمؤسسات 1971-1979

إن فهمنا الجيد للاصطلاح المركب" التسيير الإشتراكي للمؤسسات" يقضي تفكيكه، فلفظة التسيير تعني "القيام بفعل التنظيم العقلاني للموارد البشرية لتحقيق الأهداف".أما لفظة الإشتراكي فتعني على المستوى العملي:" إخضاع البناء الإقتصادي والإجتماعي للدولة على أساس الملكية العامة". في حين تتعرف المؤسسة في الجانب التنظيمي على أنها: " هيئة أو منظمة تتمتع بالشخصية المعنوية، والإستقلال المالي"

وقد قصد المشرع الجزائري الدمج بين هذه الكلمات الثلاث والتي لها مفاهيم مختلفة، إذ وضع المفاهيم المختلفة موضع التنظيم والتسيير لتحقيق الإشتراكية في ميدان التسيير الإنتاجي على أساس مشاركة المجموعة البشرية المنسوبة للمؤسسة في تسيير هذه المؤسسة التي هي ملك للدولة الإشتراكية ومن هنا فإن الكلمات الثلاث تمثل عنصر المال والأدوات التي تملكها الدولة والتسيير الإشتراكي فهي لا تدفع بالعمال إلى مرتبة المنتجين فحسب، بل تجعل منهم مسيّرين وقوة تنفيذ للقرارات التي شاركوا في إعدادها.

إن أبرز ما يميز فترة التسيير الإشتراكي للمؤسسات من مشاكل وجود جهاز مركزي يفرض وصايا على المؤسسة الصناعية الجزائرية، بحيث أن المركزية والوصايا نظامان مرتبطان ببعضهما ويمكن اعتبارهما وجهان لعملة واحدة . فإذا كانت المركزية تعني إتخاذ القرار من أعلى الهرم التنظيمي ، ولا يجوز لرؤساء العمال إتخاذ القرار إلا بالرجوع إلى السلطة العليا، فإن الوصايا أيضا هي نوع من المركزية، كمدير المؤسسة لا يستطيع إتخاذ القرارات

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1982، ص15.
[2] جمال الدين عاشوري، مرجع سابق، ص: 97-98.

اللازمة إلا بالرجوع إلى الوزارة التي هو تحت وصايتها. كما تمثلت أهم مشاكل المؤسسة الصناعية بهذه المرحلة في تراكم الديون وتضخم العاملين دون أن يقابله تضخم الإنتاج، وندرة قطع الغيار والمواد الأولية، وعدم عودة جميع الإطارات الموجهة للتكوين بالخارج لحصولها على عروض مغرية من قبل حكومات الدول الأوروبية المستضيفة في صمت من الدولة الجزائرية التي لم تقدم نصوصا تشريعية واضحة في هذا المجال، ولم تقابل العروض الأوروبية بعروض أخرى تضمن بها عودة إطاراتها.

كما تميزت هذه الفترة بمشاكل على المستوى التسيِيري أين كانت المعدات والآلات المستوردة مصممة للعمل في بيئة جغرافية وإجتماعية تختلف عن تلك المتوفرة في الجزائر، فهذه الأخيرة لم تكن تمتلك اليد العاملة المؤهلة للتعامل مع مثل هذه التكنولوجيا، التي تتطلب تكوينا تقنيا وفنيا يُثمن الجانب العملي والتطبيقي للمعلومات النظرية المحصلة، إلا أن هذا الأمر تفتقده المنظومة التعليمية والتكوينية الجزائرية.

وكنتيجة للتوظيف غير العقلاني الذي شهدته هذه المرحلة أثقلت المؤسسات الصناعية بالعمال الأمر الذي أثر من جهة في إنتاجية وفعالية المؤسسة، ومن جهة ثانية فإن هذا الأمر قد شوه المنظومة القيمية التي يحملها العامل تجاه العمل.

وقد كشف تقدم الأيام عن كون التسيير الإشتراكي للمؤسسات مجرد شكل خاص من رأسمالية الدولة إذ عبر هذا المشروع عن طموحات مصالح عناصر البرجوازية الصغيرة الموجودة في هياكل الدولة والحزب والجيش، وقد إستطاعت قيادة هذه الطبقة فرض سيطرتها بفضل نفوذها ومواقعها في هذه المؤسسات الثلاث الأكثر أهمية في المجتمع، لكن نجاحها لم يكن بأي حال كاملا ونهائيا، ذلك لأنها واجهة مقاومة ليس من طرف عمال منظمتهم النقابية فحسب بل من قبل البرجوازية الوطنية المبعدة، وكذلك الرأسمال الأجنبي، خصوصا البرجوازية الفرنسية الطموحة التي توجه مستقبل الجزائر بما يحفظ مصالحها الحيوية.[1]

4- مرحلة إعادة الهيكلة وإستقلالية المؤسسة

في ظل الظروف المزرية التي كانت تشهدها الدولة الإشتراكية تعالت الأصوات كثيرا لتغيير النهج الإقتصادي الذي تم على مرحلتين هما:

- **مرحلة إعادة الهيكلة:** تمتد هذه المرحلة ما بين 1980-1988، حيث شهدت بداية إصلاحات خاصة للمخطط الخماسي الأول(1980-1984) المتعلق بتسيير الإقتصاد الوطني، والمؤسسة العامة بصورة خاصة، وكذلك مع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) الذي أحست فيه الجزائر بإنتكاسة إقتصادية حقيقية

[1] العياشي عنصر، مرجع سابق ، ص387.

نتيجة التدني الصارخ لأسعار البترول، تواكل المؤسسة العامة على خزينة الدولة التي عرفت أول عجز لها سنة 1983.[1]

ما يميز هذه المرحلة كذلك هو قيام السلطات الجزائرية بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بمرسوم 242/80 الصادر في 1980/10/04 الذي طبق بداية 1981، حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة.[2]

تتمثل أهداف إعادة الهيكلة في: [3]

- الانفتاح التدريجي للسوق الوطنية وفتح المجال أمام القطاع الخاص الذي ضبط له قانون الإستثمار الخاص وفي إطاره تم التصريح بحوالي 1000 مستثمر خاص
- زيادة فعالية الإنتاج والنقل والتسويق وزيادة معدل إستعمال طاقات الإنتاج بزيادة إنتاجية العمل للوصول إلى تخفيض تكلفة الإنتاج المرتبطة بهاذين المعيارين وإلى زيادة إنتاج المؤسسات.
- خلق توازن في توزيع الأنشطة عبر التراب الوطني .
- دعم إدارية المخططة للإقتصاد، ومن وجهة النظر هذه يجب أن توضح مواقع مختلفة مستويات التخطيط .
- زيادة مراقبة الدول على التجارة الخارجية وتجارة الجملة عن طريق تنظيم أفضل القرارات فيما يتعلق بتصدير وإستيراد السلع والخدمات وفيما يتعلق بالتوزيع الداخلي لهذه السلع والخدمات.

أحدث إعادة الهيكلة تغييرات تنظيمية واسعة على مستوى الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصناعية التي تم تقسيمها إلى وحدات تظل تابعة للمؤسسة الأم، ولا شك أن هذه التغييرات قد أثرت على العمال بحيث أصبحوا يشاهدون تدخلا في الأدوار والمهام، الأمر الذي ولد لديهم نوعا من عدم الإستقرار النفسي والوظيفي لدى العمال وهذا يعكس تأثيره على إنتاجية المؤسسة

- **مرحلة إستقلالية المؤسسات 1988–1990**

على الرغم من المخططات التنموية والأغلفة المالية التي رصدت في المرحلة السابقة ، إلا أن التغيرات التنظيمية لم تجد الأهداف التي سطرتها المؤسسات العمومية، وهذا راجع إلى غياب الكفاءات التسييرية التي كانت تعين وفق الولاءات السياسية، بغض النظر عن التخصص والكفاءة، وكان لهذا الفشل أثره على نمو الإقتصاد

[1] داوود معمر، مرجع سابق، ص214.

[2] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد08، جانفي 2005، ص56.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو، مرجع سابق، ص: 212-213 .

الوطني ومعيشة المواطنين، فحتم هذا الواقع إعادة النظر لهذا الوضع. فكان التوجه نحو إستقلالية المؤسسات العمومية بدءا بإصدار قانون المالية 03/88 الصادر يوم 1988/01/12 الذي يعتبر إدارة المؤسسات الصناعية كشخص اعتباري يخضع للقانون التجاري ومنبع لتراكم رأس المال ومولد للسلع، والخدمات. وفي حال عجزها تتعرض للتصفية.[1]

تتمثل الأهداف الرئيسية لإستقلالية المؤسسات في وضع ميكانيزمات تمكنها من تحقيق الفعالية في المؤسسة الإقتصادية، وترقية الصادرات التي تتطلب مجهودات لصناعة منتجات ذات جودة عالية لإيجاد مكانة لها في السوق، والمحافظة على القدرة الشرائية للسكان بواسطة تطور الأجور والأسعار المرتبطة بمستوى الإنتاج، والقضاء على الظواهر المرضية التي تعاني منها المؤسسة العمومية كالإهمال والمحسوبية واللامبالاة.[2]

يمكن القول أنه وبالرغم من الإصلاحات والتحولات الجديدة التي عرفتها المؤسسات الجزائرية في الجانب التنظيمي والتسييري، إلا أنها ظلت تائهة في ظل غياب تصور إستراتيجي سليم لكيفية الإنتقال إلى إقتصاد متكامل وقوي، فهذا الأمر يتطلب تغيير الذهنيات السائدة في المستوى التسييري والتنفيذي فعلى المستوى التسييري افتقرت الجزائر في تلك المرحلة لهياكل تجمع المعطيات وتحللها ليتم تجنب كل المحاولات التي أثبتت التجربة عمقها.

5 – مرحلة الخوصصة ودخول إقتصاد السوق

أدت المشاكل والصعوبات التي عرفتها المراحل السابقة، وحصول الدولة الجزائرية على قروض من صندوق النقد الدولي 1991 والبنك العالمي إلى إحداث تغييرات كبيرة على المستوى الإقتصادي، تجلت تأثيراتها فيما بعد على باقي المجالات الأخرى. فقد اتبعت الجزائر في هذه المرحلة نظام الخوصصة الذي يقضي بإقامة تبادلات تجارية، تتجسد في تحويل ملكية كل الأصول المادية والمعنوية في مؤسسة عمومية، أو جزء منها، أو كل رأس مالها أو جزء منه لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقطاع الخاص، وذلك بواسطة صيغ تعاقدية يجب أن تحقق كيفية تحويل التسيير، وممارسة شروطه.[3]

تم بموجب المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 والمعدل في الأمر 97/12 المؤرخ في مارس 1997 خوصصة 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة، وفي 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات وخوصصتها بعد إنشاء خمس شركات جهوية قابضة، فتواصلت خوصصة 800 مؤسسة محلية في شهر أفريل 1998. أما قانون

[1] كربالي بغداد، المرجع السابق، ص57.
[2] داوود معمر، مرجع سابق، ص220.
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ربيع الثاني، 1416.

الخوصصة المعدل في مارس1997 فعمد إلى بيع 250 مؤسسة كبيرة خلال الفترة 1998-1999، وكان القطاع الصناعي هو المتضرر الكبير من هذه العملية بنسبة54%، زيادة على تسريح العمال بصورة جماعية.[1]

كل هذه الإجراءات، قادت الجزائر نحو إقتصاد السوق المبني على الحرية الإقتصادية، والتجارة لتحقيق أكبر قدر من الربح المادي، بفضل عملية الإنتاج عن أصحاب رؤوس الأموال، وقد جاء هذا الإنتقال نتيجة الضغوط الإقتصادية الداخلية والخارجية، لم يكن وفق تخطيط منظم من قبل هيئات وطنية أو أجنبية مختصة، فعدم التحكم في أدوات الخوصصة أدى إلى تطهير 249 مؤسسة كلفت الجزائر أكثر من 800 مليار دينار من سنة 1994 إلى 1999.[2]

خلفت كل هذه الظروف الإقتصادية والسياسية غير المستقرة تواترات على المستوى الإجتماعي وكنتيجة لعدم فهم الطبقة الشعبية الفائدة من الخوصصة، وإقتصاد السوق في ظل إنعدام تطمينات رسمية، فانتشرت الإشاعات بين هذه الأوساط وازدادت الأوضاع ترديا بتسريح العمال وتفاقمت الهجرة نحو المدن بحثا عن ظروف معيشية أفضل، إلا أن ذلك ضخم من الأزمة وخلق ظواهر إجتماعية سلبية.

ويمكن القول أن التحولات والإصلاحات المتسارعة في تسيير وتنظيم المؤسسة الجزائرية على إختلاف ملكيتها لم تحقق الطموحات المتوقعة لعدم وجود برنامج وطني مبني على أسس تنطلق من الواقع الجزائري ومكيفة حسب طبيعة موارده لتحقيق الإستقلال الإقتصادي للبلاد. [3]

ثانيا: واقع ومميزات المؤسسات الصناعية الجزائرية

أ- واقع المؤسسات الصناعية الجزائرية

تميز القطاع الصناعي الجزائري خلال السنوات الأولى للإستقلال بطابعه العمومي الذي سعت الدولة من خلاله إلى تحرير الإقتصاد الوطني، الأمر الذي وضع المؤسسة العمومية في منافسة غير عادلة مع بقية المؤسسات العالمية المحتكرة للسوق الداخلية. لكن الإصلاحات الإقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من عقد التسعينيات، سمحت بوضع إطار قانوني جديد فسح المجال للقطاع الخاص كمساهم وشريك في خلق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وولوج مجالات جديدة لتلبية متطلبات السوق المحلية، حيث ارتفعت في سنة 2006 لتشمل 245842 مؤسسة خاصة، لتصل إلى حدود 284244 مؤسسة خاصة سنة 2007، أي أنه قد تم تشكيل مايقارب 38402 مؤسسة خاصة موزعة على مختلف الصناعات.

[1] كربالي بغداد، مرجع سابق، ص60.
[2] داوود معمر، مرجع سابق، ص229.
[3] جمال الدين عاشوري، مرجع سابق، ص102.

وبهذا الشكل تحول العمل الصناعي الجزائري من المؤسسات ذات الحجم الكبير، إلى مؤسسات ذات الحجم المتوسط والصغير، يجري تمويل معظمها من قبل الدولة في شكل قروض أو إعانات، تماشيا مع التطور الذي يشهده العالم. لكن هذا لا ينفي وجود بعض المشاكل التي تشهدها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يدير بعض هذه المؤسسات مدراء تنقصهم الخبرة الفنية والمهنية حول النشاط الذي يزاولونه.[1]

ب- مميزات المؤسسات الصناعية الجزائرية

من أهم مميزات المؤسسات الصناعية الجزائرية ما يلي :

- يغلب على المؤسسات الجزائرية الصناعات الخفيفة التي توجه للإستهلاك المحلي، في ظل غياب الصناعات الثقيلة، التي تعتبر أساس بناء إقتصاد وطني قوي يعمل على ضمان أسواق خارجية تتيح خلق العملة الصعبة. وذلك راجع إلى ضعف إستعمال التكنولوجيا الحديثة، التي تعتمد على كفاءات بشرية عالية التكوين في مجال التسيير، والمجالات الفنية والتقنية.[2]
- تملك الجزائر طاقات بشرية وطبيعية لم تستغل بعد، وتحتوي كذلك على بنية تحتية هامة، لم تستغل إلى اليوم بالشكل اللازم، وعلى إمكانات زراعية لا يستهان بها، خاصة بمنطقة الجنوب الجزائري، إلا أن الإقتصاد الجزائري يعرف على أنه إقتصاد ريعي، يقوم على عائدات البترول التي تمثل نسبة98.5% من إجمالي الصادرات، وإقتصاد يشوبه الفساد، إذ تعطلت المنظومة القانونية والتشريعية، وتنامت فيه السوق الموازية، وتنامي شبكات التهريب على الحدود.
- تتميز ثقافة المؤسسة الجزائرية بالخصوصية، فعناصر المؤسسة البشرية قد عاشت في ظل ظروف سياسية وإقتصادية وإجتماعية، حدت من مقوماتها الشخصية وذهنياتها. فمن سمة العامل الجزائري بالمؤسسات العمومية عدم حرصه على تجهيزات المؤسسة وممتلكاتها، وكأنه لا يرى إرتباط مستقبله في العمل بإستمرارية المؤسسة.
- ترجع الجهات الوصية على صحة العامل داخل المصانع الجزائرية أن أسباب ارتفاع الأمراض المهنية وحوادث العمل إلى السبب البشري المرتبط أساسا بالعامل نفسه لغياب ثقافة السلامة عنده ولعدم إلتزامه بقواعد السلامة، بإحترام النصوص التنظيمية والخضوع للفحوصات الدورية، والإنتباه إلى إشارات الخطر والإعلانات، والإلتزام بلباس

[1] منصوري زين، واقع وافاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، قسم علوم الاقتصاد والقانون ، العدد 02، ماي 2005، ص126.

[2] قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، قسم علوم الاقتصاد والقانون، العدد05، جانفي 2008، ص91.

العمل، إلا أن هذا يفرض على المؤسسة من جانبها القيام بالرقابة الدورية على أماكن العمل وتقديم التوجيهات، وتنظيم أيام تحسيسية لإرساء ثقافة السلامة الصناعية في الوسط العمالي.

- غياب طب العمال بعديد المؤسسات الصناعية لتقديم الكشف والفحص الدوري لعمال المؤسسة للتعرف على الأمراض الممكنة الوقوع في بدايتها لتقديم العلاج اللازم، وحماية العمال الآخرين من التعرض لمثلها. وإن كانت هذه المصلحة متوفرة في بعض المؤسسات فهي لا تعمل وفق الفعالية والجدية المطلوبتين من جهة لعدم إلزامها لجميع العمال على التقدم للفحوصات عند التوظيف وبعده التأكد من توافق إمكانات العمال الجسمية والمهنية مع متطلبات المنصب، ومن جهة ثانية لعدم تبليغها عن الأمراض المتكررة بالمؤسسة لدى مصالح الضمان الإجتماعي لإتخاذها كأمراض مهنية يتم التكفل بها. [1]

المطلب الثاني: سياسة التحفيزات الجبائية المطبقة في الجزائر

إن نجاح سياسة التحفيزات الجبائية يتطلب تزامن وضع الدولة لمجموعة من الشروط والسياسات الواجب إتباعها من طرف المستثمر، لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، وعلى الدولة المانحة للتحفيزات الجبائية التقيد بمجموعة من الشروط والسياسات والتي تكون مدعمة بدراسات وافية لتتمكن من تقييم مردودية الإعفاءات وذلك بهدف معرفة مدى نجاح تلك السياسة، لذا يجب توافر إحصاءات عديدة حول حجم الإستثمارات الجديدة التي أنشأت في ظل القوانين المنظمة لهذه التحفيزات.

أولا: التحفيزات الجبائية في ظل قوانين الإستثمار

منذ أن باشرت الدولة الجزائرية الإصلاحات الإقتصادية والتوجه نحو إقتصاد السوق تم تعديل العديد من القوانين التي في هذا الإتجاه ويعتبر قانون ترقية الإستثمار الصادر في نهاية 1993 أحد أهم هذه القوانين والذي جاء لتشجيع الإستثمارات الوطنية والأجنبية على حد سواء وقد جاء هذا القانون في فترة خاصة بعد إبرام الجزائر لإتفاق مع صندوق النقد الدولي من أجل إعادة قانون الإستثمار 93 -12 إلا أنه فشل في إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية حيث لم يتم إستثمار مبلغ 50 مليون دولار من بين 40 مليار دولار المصرح بها لدى الوكالة في الفترة الممتدة ما بين 1993 و2000 لذا صدر الأمر الرئاسي رقم 01- 03 المؤرخ في 20/ 2011/08 والمتعلق بتطوير الإستثمار الذي قام بتهديد المبادئ التي كرسها قانون 23-12 حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الإمتيازات التي طلبها المستثمر وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من خلال

[1] جمال الدين عاشوري، مرجع سابق، ص107.

الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رأس المال والأرباح وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة.

وفي هذا الإطار منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا ، أدرجهما ضمن النظامين النظام العام والنظام الاستثنائي (الخاص).

- **النظام العام**: يقوم هذا النظام على منح التحفيزات على أساس السياسة الوطنية للإستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله .[1]

- **النظام الخاص**: يخص هذا النظام الإستثمارات التي تتم في المناطق ذات الأولوية المراد تنميتها والمحددة في الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإستثمار كالأنشطة المنتجة بإستخدام أحدث التكنولوجيات الغير الملوثة والمدخرة للطاقة والمحققة للتنمية المستدامة [2].

وتجدر الإشارة أنه في جويلية 2006 تم إصدار الأمر06-08 المتعلق بتطوير الإستثمار والذي يهدف إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار وكذا إلغاء بعض المواد وتتعلق أهم التعديلات التي جاء بها هذا الأمر أحكام متعلقة بأجهزة الإستثمار, الوكالة الوطنية للإستثمار (ANDI) الشباك الوحيد اللامركزي (GU) والمجلس الوطني للإستثمار (CNI) وكذا التوسع في منح تحفيزات جبائية تهدف إلى تقديم الفائدة للإقتصاد الوطني وتتنوع حسب تمركز وطبيعة الإستثمار.

ومع الأزمة الإقتصادية التي تعيشها الجزائر الناتجة عن إنخفاض أسعار البترول سنه 2014 أصبح لزاما على الدولة إعادة النظر في طريقة منح التحفيزات الجبائية ومراجعة المنظومة القانونية التي تحكم الإستثمار من خلال تكييف إطار ضبط الإستثمارات وذلك عن طريق قانون رقم 16-09 مؤرخ في 03 أوت 2016 يتعلق بترقية الإستثمار وينص على ترتيب التحفيزات حسب قطاع النشاط ويشير هذا القانون إلى أن النظام الوطني لتشجيع الإستثمار أعيد بناؤه بطريقة تتوافر فيها التحفيزات الجبائية السياسية الإقتصادية المنتهجة وهذا بتبسيطه مع تسريع الإجراءات.

كما ينص على وضع آليات لمختلف أجهزة التشجيع الموجودة مع إقرار قاعدة تتمثل في إستفادة المستثمر من التشجيع الأكثر إمتياز في حالة وجود إمتيازات من نفس النوع ويتضمن أيضا دعم قطاع الصناعة بتحفيزات خاصة من خلال تخفيض أكبر من الحقوق الجمركية لكن هذه التحفيزات لا يتم تطبيقها إلا إذا كان النشاط ذا

[1] عبد المجيد تيماوي، مصطفي بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري – حالة الجزائر–، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006.

[2] المادة 10 من الأمر01-03 المؤرخ في: 20أوت 2001.

فائدة إقتصادية أو يتمركز في الجنوب أو الهضاب العليا كما يوضح القانون أن هذه التحديثات التي أقرت في قطاع الصناعة ستدمج مع تلك التي خصصت في قطاع السياحة والفلاحة حيث ستكون هناك إمتيازات إضافية إلى جانب تلك الموجهة للنشاطات ذات الصيغة الإقتصادية والإجتماعية وذات الأهمية التي تتمركز في مناطق تسعى الحكومة إلى جعلها مناطق إنتشار وفي هذا السياق تم إنشاء هيكلة جديدة للتحفيزات الجبائية في ثلاث مستويات وهي كالآتي:

أ- **المستوى الأول:** ويتعلق بالأحكام المشتركة لكل الإستثمارات القابلة للإستفادة زيادة على التحفيزات الجبائية وشبه الجمركية المنصوص عليها في القانون العام تستفيد الإستثمارات المعنية بالمزايا التالية:[1]

1- **مرحلة الإنجاز:** وذلك من خلال:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية (DD) في ما يخص السلع غير المستثناة والمستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) في ما يخص السلع والخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من دفع حق النقل والرسم على الإشهار عن كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الإمتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لإنجاز المشاريع الإستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الإمتياز.
- تخفيض بنسبه 90 %من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الإستثمار.
- الإعفاء لمدة عشر سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الإستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- الإعفاء من حقوق التسجيل في ما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

2- مرحلة الاستغلال: بعد معاينة المشروع في مرحلة الاستغلال بناءا على محضر تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر يستفيد لمدة ثلاث سنوات من المزايا الآتية :

[1] زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني2017، جامعة الجزائر03، ص116.

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .
- تخفيض بنسبه 50 %من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة كما تستفيد الإستثمارات المنجزة في المناطق المحددة قائمتها عن طريق التنظيم التابعة لمناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة .

أما عن كيفيات منح الإمتيازات المشتركة فإنه تكون بصفة آلية دون المرور على المجلس الوطني للإستثمار، وفي حال عدم إمكانية تطبيق قاعدة الآلية يحدد نص القانون إلزامية وجوب الدراسة وإتخاذ القرار من مجلس الإستثمار لمنح هذه الإمتيازات للمشاريع التي تتجاوز 5 مليار دينار جزائري مقابل 2 مليار دينار جزائري سابقا.

ب- المستوى الثاني: فيتعلق بالأحكام الخاصة ذات الطابع القطاعي لفائدة النشاطات ذات الإمتياز والمنشأة لمناصب الشغل

حيث تستفيد النشاطات السياحية والنشاطات الصناعية والفلاحية من نفس التحفيزات الجبائية المذكورة في المستوى الأول كما توضع مزايا الاستغلال الممنوحة لفائدة الإستثمارات المنجزة خارج المناطق الواجب ترقيتها من ثلاث(03) سنوات إلى خمس (05) سنوات عندما تنشئ أكبر من مائة (100) منصب شغل دائم خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل الإستثمار إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الاستغلال على الأكثر.

ت- المستوى الثالث: المزايا الإستثنائية لفائدة الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة للإقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية الإستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني، والمعدة على أساس إتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف بإسم الدولة حيث تبرم الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار هذه الإتفاقية بعد موافقة المجلس الوطني للإستثمار وتتضمن المزايا الاستثنائية ما يأتي:

- تمتد مدة مزايا الاستغلال المذكورة على المستوى الأول للفترة ويمكن أن تصل إلى 10 سنوات.
- منح الإعفاء أو التخفيض طبقا للتشريع المعمول به من الحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الإنجاز خلال المدة المتفق عليها ويؤهل المجلس الوطني للإستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات في الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبقة على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية حيث الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم ولمدة لا تتجاوز خمس(05) سنوات.

ثانيا: أهم الآليات المسيرة للتحفيزات الجبائية

قررت الجزائر تجديد وتحديث أجهزة دعم الإستثمار وتشجيع دخول الإستثمارات الأجنبية وإعطاء دفع قوي لتلك الوطنية، وعلى أساسها تم إنشاء مؤسسات إدارية تكلف بمهمة تقييم المشاريع وإتخاذ قرار منح الإمتيازات ومتابعة الإستثمارات وتقديم المساعدة الفعلية للمستثمرين، كما عملت الدولة على القضاء على البيروقراطية ونقل الإجراءات الإدارية من خلال إنشاء فروع للمؤسسات المركزية في مختلف الولايات، فنص قانون الإستثمار على مجموعة من الهيئات المانحة للإمتيازات الجبائية والتي تتمثل في المجلس الوطني للإستثمار(CNI) والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI).[1]

أ – المجلس الوطني للإستثمار (CNI)

يعتبر المجلس الوطني للإستثمار أحد أبرز الهيئات المكلفة بمنح الإمتيازات الجبائية فهو مسؤول عن إقتراح منحها وتعديلها، كما أنه منوط أيضا بالسهر على خلق التوازن بين الإمتيازات الممنوحة والتطورات التي تطرأ في مجال الإستثمار، والإحاطة بكل ما يتعلق بهذا الأخير.

1– تشكيلة المجلس وصلاحياته

لقد المرسوم التنفيذي رقم06-355 تشكيلة وصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار، حيث يتشكل هذا الأخير من عدة وزراء ينشط كل واحد منهم في قطاع معين ولكن ما يجمعهم واحد وهو ترقية الإستثمار في الجزائر، كما حدد المرسوم سالف الذكر صلاحيات هذا المجلس والتي تتمحور حول تدعيم المشاريع الإستثمارية .

1–1– تشكيلة المجلس

ينشأ المجلس الوطني للإستثمار لدى الوزير المكلف بترقية الإستثمارات ويدعى في صلب النص "المجلس"، ويوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة.

وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 06-355 تشكيلة هذا المجلس الذي يتكون من:

- الوزير المكلف بالمالية، الوزير المكلف بترقية الإستثمارات، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة والمناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والبيئة، ويحضر أيضا رئيس مجلس الإدارة وكذا المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

[1] الموقع الإلكتروني: WWW.mdipi.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/05/17 14:47.

1-2- صلاحيات المجلس

حدد المرسوم التنفيذي رقم 06-355 صلاحيات المجلس الوطني للإستثمار والتي تتمثل في:

- ❖ دراسة كل إقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة.
- ❖ دراسة قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا والموافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها.
- ❖ دراسة مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني والموافقة عليها.
- ❖ الفصل على ضوء أهداف تهيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن أن تستفيد من النظام الإستثنائي المنصوص عليه في الأمر رقم 01-03المؤرخ في 20أوت 2001.
- ❖ دراسة الإتفاقيات المذكورة في المادة 12 من الأمر رقم01-03.

2- سير أعمال المجلس وإجراءات الحصول على الإمتيازات الجبائية

حدد المرسوم التنفيذي رقم 06-355 اجتماعات المجلس الوطني للإستثمار، كما بين المهام التي يقوم بها الوزير المكلف بترقية الإستثمارات باعتباره المسؤول عن أمانة المجلس، أما بالنسبة للمشاريع التي تستفيد من الإمتيازات الجبائية فقد حددها آخر تعديل لقانون الإستثمار(القانون رقم 16-09) ولكن حتى تستفيد من هذه الإمتيازات يجب أن يقوم أصحاب هذه المشاريع بمجموعة من الإجراءات.

1-2- سير أعمال المجلس

يجتمع المجلس الوطني للإستثمار مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، ويمكنه الاجتماع عند الضرورة بناء على استدعاء من رئيسه أو احد أعضائه ويشارك في جدول الأعمال لأشغاله وزير القطاع المعني أو وزراء القطاعات المعنية.

ومنذ إنشائه ترأس رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا) المجلس الوطني للإستثمار في 28 أفريل 2002، حيث أصدر إعلانا يتعلق بـ: طلب منح إمتيازات لفائدة الشركة ذات الأسهم Algérie Télécom

2-2- إجراءات الحصول على الإمتيازات الجبائية

بالنسبة للإمتيازات الجبائية فتحصل عليها المشاريع التي تتطلب دراسة من قبل المجلس الوطني للإستثمار وهي:[1]

[1] ايمان لعميري، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005، ص161.

- المشاريع الإستثمارية التي تتجاوز قيمتها خمس ملايير (5.000.000.000) وفقا لما نصت عليه المادة الرابعة عشر(14) من القانون رقم 16-09
- المشاريع ذات الأهمية الوطنية التي قد تؤدي إلى عقد إتفاقية إستثمار.

فيما يتعلق بالإجراءات الواجب إتباعها فيما يخص المشاريع الخاضعة لموافقة المجلس الوطني للإستثمار فتتمثل في الأتي:

يجب أن يودع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، حيث يحتوي هذا الأخير على ما يلي:[1]

- بطاقة " المشاريع الكبرى" والتي يمكن تحصيلها من موقع الوكالة مملوءة من طرف المستثمر.
- مخطط أعمال على مدى خمسة عشر(15) سنة وعناصر تقييم المردودية.
- تبرير حيازة قطعة أرض لإقامة المشروع.
- الموافقة المبدئية من طرف البنك لتمويل المشروع.
- نسخة عن القانون الأساسي للشركة (مشروع القانون الأساسي لإنشاءات الشركة في إطار الشراكة).
- نسخة من السجل التجاري (لا ينطبق على إنشاءات الشركة في إطار الشراكة).
- مستخرج الضرائب للمستثمر و/أو الشركاء في النشاط.
- الموافقة المبدئية من طرف السلطات المختصة بالنسبة لممارسة النشاطات.
- وضعية المستثمرون/أو الشركاء في النشاط بالنسبة لمصالح الصندوق الوطني للتأمينات الإجتماعية وصندوق التأمينات للعمال الغير أجراء، وبعد دراسة الملف من قبل المجلس الوطني للإستثمار تستفيد هذه المشاريع من إمتيازات جبائية.

ب – الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI)

تعد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أبرز الهيئات الداعمة للإستثمار حيث تتولى الإشراف وتقييم المشاريع والحرص على استفادتها من الإمتيازات الجبائية، فهي المرافق للمستثمرين الوطنيين والأجانب، وقد تم إنشاء فروع لهذه الوكالة في جميع ولايات الوطن لتقريب هذه الهيئة من المستثمر وهذه الإجراءات من الوكالة تعرف " بالشبابيك الوحيدة اللامركزية"، وللإحاطة أكثر بهذه الهيئة نتطرق إلى نشأة ومهام الوكالة وكذا شروط الإستفادة من الإمتيازات الجبائية.

[1] الموقع الإلكتروني: WWW.mdipi.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/05/17 14:00.

1- نشأة ومهام الوكالة:

تسعى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إلى تشجيع الإستثمار الخاص والعام، المحلي والأجنبي وفي هذا الإطار تبذل هذه الأخيرة جهودا جبارة حيث تقوم بمنح العديد من الإمتيازات وتسهر على ضمان تنفيذها وإستفادة المستثمرين منها معتمدة في ذلك على أجهزتها المتمثلة في مجلس الإدارة والمدير العام على مستوى الوكالة والشبابيك الوحيدة اللامركزية التي تعتبر جزءا منها وممثلا لها على مستوى الولايات.

1-1- نشأة الوكالة

الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار عبارة عن هيئة عمومية أنشأت عن طريق الأمر رقم 03/01 عوضا عن الوكالة الوطنية لترقية ومتابعة الإستثمار(APSI)، تمارس وظيفتها تحت إشراف المجلس الوطني للإستثمار وتسمح بوجود ممثلين عن أرباب العمل[1]، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وهي ذات طابع إداري، توضع تحت وصاية رئيس الحكومة (الوزير الأول حاليا)، مقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ولها هياكل مركزية متواجدة على المستوى المحلي تعرف بالشبابيك الوحيدة اللامركزية، كما أن لها مكاتب تمثيل بالخارج.[2]

1-2- مهام الوكالة

للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار(ANDI) العديد من المهام الموكلة إليها وقد تم إنجازها استنادا إلى المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 17-100 والتي نصت على أنه :" تكلف الوكالة بما يأتي:[3]

- ❖ جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والإستثمار لفائدة المستثمرين.
- ❖ مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الإنجاز.
- ❖ تسجيل الإستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها.
- ❖ تسهيل التعاون مع الإدارات المعنية بالترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع وتساهم بهذا الصندوق في تحسين مناخ الإستثمار في كل جوانبه.
- ❖ ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للإستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج .
- ❖ تسيير المزايا طبقا لأحكام المواد 26-35-36 من القانون رقم 16-01.

---

[1] ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص127.

[2] سمية كمال، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003/2002، ص104.

[3] المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 17-100، المؤرخ في: 2017/03/05 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم06-356، الجريدة الرسمية العدد 16 المؤرخة في 2017/03/08.

ج- الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لإدراك الجزائر لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع قاطرة التنمية وضعت وزارة هذه المؤسسات تعريف مفصلا رسميا من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في 2001/12/12.

حيث تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية أنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات التي :

- تشغل من عامل إلى 250 عامل.
- لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار.
- تستوفي معيار الإستقلالية.

وقد منحت هذه المؤسسات مجموعة من الإمتيازات الجبائية للمستفيدين من خدماتها في مرحلة إنجاز المشروع وفي مرحلة الاستغلال، ونقصد بهذه الأجهزة" الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية للقرض المصغر، وأيضا الصندوق الوطني للتامين على البطالة" وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

1- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

هي:" هيئة لدعم تشغيل الشباب تأسست بهدف دعم المشاريع التي يقوم بها الشباب المستثمر، تتكون من مجموعة من الأجهزة التي تسهر على ضمان القيام بالمهام الموكلة لهذه الهيئة.

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/09/08، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.[1] تتولى متابعة وتمويل المشاريع الصغيرة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة.

يتم الحصول على الإمتيازات الجبائية للمستثمرين الشباب بعد مجموعة من المراحل وهي:[2]

- يتم استخراج استمارة التسجيل التي تحوي معلومات حول المسير والعتاد والشركاء وأشغال الهيئة ويقوم المستثمر بملأ الاستمارة التي تستخرج من موقع الوكالة.
- يتم خلالها دراسة الاستمارة من طرف اللجنة المحلية لدراسة وتمويل المشاريع وقد تقرر هذه اللجنة إما بقبول أو رفض تمويل هذا المشروع وفي هذه الحالة يحق للمستثمر الطعن أمام نفس الجهة وفي حالة الرفض للمرة الثانية

[1] أحمد بوسهمين، فراجي بلحاج، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة، الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 25/24 أفريل2006، ص03.

[2] الموقع الإلكتروني: WWW.ANSEJ.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/05/15 10:20.

تمرر الاستمارة للجنة الوطنية لدراسة الطعون وإذا رفضت هذه الأخيرة يبقى أمام صاحب الاستمارة سوى إعادة التسجيل باستمارة أخرى متجنبا أسباب الرفض الأولى، أما في حالة القبول يوجه الملف إلى البنك.

❖ يتم توجيه الملف إلى البنك الذي يتم تعيينه من طرف اللجنة في مدة أسبوع مع العلم أن هذه اللجنة تتعامل مع خمس(5) بنوك هي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، البنك الخارجي الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك التنمية المحلية.

❖ يتم من خلالها الحصول على الموافقة البنكية ويقوم المستثمر بالإنشاء القانوني للمؤسسة أين يتم كراء محل إن استوجب النشاط ذلك، وأيضا التسجيل في السجل التجاري أو في الغرفة الفلاحية أو الإعتماد بالنسبة للنشاطات الحرة كالطبيب والمحامي...، وبالنسبة للحرفيين يتم الحصول على بطاقة حرفي، ليتم بعد ذلك اللجوء إلى مصلحة الضرائب من أجل الحصول على البطاقة الضريبية.

❖ يتم خلالها إيداع الملف لدى الوكالة ولدى البنك، لتقوم بعد ذلك الوكالة بمعاينة لمكان المشروع عن طريق لجنة.

❖ يقوم خلالها المستثمر بدفع المساهمة الشخصية والتي تقدر بـ 1% أو 2% في حالة التمويل الثلاثي و71% أو 72% في حالة التمويل الثنائي ويتم دفعها في الحساب الذي فتحه الشاب في البنك.

❖ في هذه المرحلة تتم دراسة الملف من طرف الوكالة من أجل حصول المستثمر على قرار منح الإمتيازات الجبائية والمالية في مرحلة الإنجاز.

❖ تقوم الوكالة بدفع قسط مساهمتها والتي تقدر بـ 28% أو 29% في التمويل الثنائي أو الثلاثي على حد سواء، ليتم الإتصال بعد ذلك بمصلحة الضرائب للإستفادة من الإمتيازات الجبائية.

❖ يتم تسليم الشيك الخاص بصندوق ضمان أخطار القروض البنكية للبنك من طرف الوكالة في حالة إفلاس المستثمر ولكن يشترط أن لا يكون قد باع العتاد وإلا يتابع قضائيا، بعد ذلك يتحصل الشاب على شيك من البنك بقيمة 10% من قيمة المشروع ليقوم بتقديمه للمورد للحصول على العتاد إذا كان متوافرا أو أن يوفر له طلبيته، بعدها يلزم المورد بتسليم العتاد كاملا بهذا الشيك وفقا للإتفاقية المبرمة بينه وبين المستثمر، وبعد حصول الشاب على كامل العتاد يتم معاينة هذا الأخير من طرف مصالح الوكالة ومحضر قضائي من أجل التحقق من الوجود الفعلي وفقا لما جاء في الفاتورة النموذجية.

❖ وهي مرحلة تسليم الشيك من طرف البنك من أجل التأمين على العتاد، ليقوم بعد ذلك برهن العتاد لصالح البنك بالدرجة الأولى ولصالح الوكالة بالدرجة الثانية، ليستلم بعد ذلك الشيك الأخير(90%) من أجل التسديد

الكلي للعتاد، وبعد الإنطلاق الفعلي للنشاط تقوم الوكالة والبنك ومصالح الضرائب بمعاينة المشروع وتسجيل انطلاقه من أجل حصول المستثمر على قرار منح الإمتيازات الجبائية والمالية في مرحلة الاستغلال.

2 – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) [1]

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر هي هيئة تأسست بهدف تدعيم المشاريع التي يقوم بها البطالون والحرفيون وكذا النسوة الماكثات في البيوت.

تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22 بناءا على التوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول" تجربة القرض المصغر في الجزائر"، بحيث تسمح بالحصول على سلفيات بنكية صغيرة (من 50.000 إلى 400.000 دج) يتم تسديدها في مدة تتراوح بين 12 شهرا و60 شهرا، لإقتناء عتاد صغير أو مواد أولية لممارسة نشاط أو حرفة.

يتم منح الإمتيازات الجبائية للمستثمرين المستفيدين من خدمات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بعد مجموعة من المراحل والتي سنوضحها كما يلي:

- ❖ يتم خلالها إيداع الملف الذي يحتوي مجموعة من الوثائق الإدارية، لتتم بعد ذلك دراسة الملف على مستوى لجنة متواجدة بالوكالة وبعد منح الموافقة من طرفها يقوم المستثمر بإيداع الملف لدى البنك.
- ❖ يتم خلالها الحصول على الموافقة البنكية، ليقوم المستثمر بعد ذلك بإيداع مساهمته الشخصية والمتمثلة في نسبة 1% من مبلغ القرض في حسابه البنكي، لتقوم بعد ذلك الوكالة بإيداع نسبة 29% من مبلغ القرض في حساب المستثمر.
- ❖ يقوم المستثمر خلال هذه المرحلة بالاتصال بالمورد لتزويده بالعتاد الذي يحتاجه في نشاطه، لتمنحه بعد ذلك الوكالة مقرر منح الإمتيازات الجبائية في مرحلة الإنجاز.
- ❖ يقوم البنك بتمويل المشروع بقيمة 70% ليقوم المستثمر بتسديد كامل مستحقات المورد، ولكن يتوجب على المستثمر أن يقوم بإيداع طلب الإستفادة من مقرر منح الإمتيازات الجبائية في مرحلة الاستغلال على مستوى الوكالة، لتقوم بعد ذلك بمنحه هذا المقرر مع الحرص على إعلام الإدارة الجبائية بذلك.

[1] الموقع الإلكتروني: WWW.angem.org.dz.، تاريخ الإطلاع: 2019/05/15 11:00.

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) [1]

هو هيئة تأسست بهدف تقديم الدعم للمشاريع التي يقوم بها البطالون الذين تتراوح أعمارهم مابين 30 و50 سنة، نشأ بموجب القانون رقم 94-188، ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الإجتماعي، يتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي.وقد سمحت الإجراءات الجديدة ابتداء من سنة 2010 بأن يكون المبلغ الإجمالي للإستثمار في حدود 10 ملايين دج بينما كان لا يتعدى 05 ملايين دج وكذا توسيع إمكانات إنتاج السلع والخدمات لذوي المشاريع الناشطين.

يتم منح الإمتيازات للمستفيدين بعد مجموعة من المراحل وهي: [2]

- ❖ يتم خلالها إيداع الملف حيث يتم التسجيل المباشر عبر الانترنت، ويعرض على المترشحين إمكانية إيداع الملف على مستوى الفرع أو الوكالة المعنية، وبالنسبة للملف الواجب إيداعه فيتكون من محورين، المحور الأول: ملف إداري، أما بالنسبة للمحور الثاني فهو عبارة عن ملف تقني.
- ❖ وهي مرحلة وضع الفكرة وإعداد المشروع فتمده بمعلومات ونصائح بالإضافة إلى تعريفه بعناصر المشروع التقنية والمالية والتي هي بمثابة دراسة تقنية إقتصادية، وبعد الانتهاء من هذه الدراسة يستعد صاحب المشروع للدفاع عليه أمام لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل.
- ❖ يتم خلالها دراسة المشروع من طرف لجنة الانتقاء والاعتماد والتمويل حيث يتولى هذه الأخيرة المجتمعة على مستوى كل وكالة ولائية إصدار القرارات والتي يمكن أن تكون إيجابية فيسمح بإعداد شهادة القابلية والتمويل التي تسلم لصاحب المشروع من قبل الصندوق المختص إقليميا أو تكون سلبية فيسمح بإعداد تبليغ الرفض الذي يسلم لصاحب المشروع من قبل الصندوق المختص إقليميا وفي هذه الحالة يمكنه الطعن لدى الوكالة الولائية بصفته رئيس اللجنة، ولا يسمح بالطعن إلا لمرة واحدة في أجل أقصاه 15 يوما في حال صدور قرار سلبي، عقب دراسة الطعن تمنح شهادة القابلية للتمويل لصاحب المشروع، أما في حالة الرفض فيمكنه الطعن أمام اللجنة الوطنية للطعن المتواجدة بمقر المديرية العامة، وهنا نكون أمام إحتمالين، الأول: يكون القرار إيجابيا فتمنح شهادة القابلية والتمويل، أما الثاني: فيكون بالرفض، حينها يتم تبليغ صاحب المشروع من طرف الوكالة الولائية المعنية ليقوم بإنجاز مشروع آخر يوافق مؤهلاته.

---

[1] زكرياء مسعودي وآخرون، دور اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التغيل بالجزائر-تجربة صندوق الزكاة بالجزائر- الملتقى الوطني حول" استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، يومي 18-19 أفريل 2012، ص08.

[2] الموقع الإلكتروني:WWW.cnqc.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/05/17 14:50.

❖ يتم من خلالها تكوين البطالين ذوي المشاريع، حيث يخصص تكوين قصير المدى من طرف الصندوق لفائدة هؤلاء الأخيرين لتحسين قدراتهم في التسيير.

❖ وهي مرحلة إيداع ملف التمويل البنكي وبمجرد الحصول على تبليغ الإقرار البنكي ولأجل الحصول على التمويل يشترط أن يقوم صاحب المشروع بإستكمال ملفه ومن بين الوثائق مقرر منح الإمتيازات الجبائية في مرحلة إنجاز المشروع.

❖ وهي مرحلة تمويل المشروع حيث يبادر المستثمر بتسديد مبلغ إسهامه الشخصي في حساب بنكي وبعد تسليم ملف السلفة تقوم مصالح الصندوق بإعداد دفتر الأعباء وإتفاقية السلفة ومقرر منح الإمتيازات الجبائية في مرحلة إنجاز المشروع، وبعد تسديد السلفة من طرف الصندوق يباشر البنك في تسديد القرض البنكي المخصص له.

❖ يشرع المستثمر في إنجاز المشروع حيث يقوم بإقتناء التجهيزات والمعدات ويتم تقديم شيك بقيمة 10% من طرف البنك ليتم بعد ذلك تسليم الشيك الأخير بقيمة 90% لإتمام عملية تسديد المقتنيات.

وهي مرحلة انطلاق النشاط فيتعين على المستثمر إيداع طلب للحصول على مقرر منح الإمتيازات الجبائية في مرحلة الاستغلال، ليلزم بعدها بتسديد القرض وتقديم التصريحات للإدارة الجبائية.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تقدم في الدراسة نستنتج ما يلي:

- التحفيزات الجبائية تعتبر مصطلحا حديث النشأة نسبيا، وهو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذه الدولة لصالح فئات معينة لغرض توجيه نشاطهم.
- تتميز سياسة التحفيزات الجبائية بأنها إجراء إختياري هادف، له مقاييس وأيضا يكون منحها بمقابل وهو التوجه إلى العمليات الإقتصادية كما أن الدولة ومن خلالها تريد إحداث سلوك لم يتم التفكير في القيام به من طرف الأعوان.
- للتحفيزات الجبائية أهداف متعددة تتمثل في أهداف إقتصادية أخرى إجتماعية لكن هدفها الأسمى هو الوصول بالدولة إلى وضع أفضل لإقتصادها ومستوى أحسن لمجتمعها.
- تتمثل أدوات التحفيزات الجبائية في الإعفاءات الضريبية والتخفيضات الضريبية وأيضا نظام الإهتلاك .
- نص قانون الإستثمار على مجموعة من الهيئات المانحة للتحفيزات الجبائية والتي تتمثل في: المجلس الوطني للإستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إضافة إلى الأجهزة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتمثل في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية للقرض المصغر وأيضا الصندوق الوطني للتامين على البطالة.

الفصل الثاني

دراسة حالة المؤسسات

الصناعية في الجزائر

تمهيد:

وضعت الجزائر مؤخرا إستراتيجية جديدة لإنعاش القطاع الصناعي والتي تهدف إلى تطوير وتحديث وإدماج متزايد للصناعة الجزائرية، وفي هذا المنظور تسعى الحكومة لتحسين جاذبية الجزائر كوجهة إستثمارية من أجل بعث النشاط الصناعي، خلق فرص الأعمال وتشجيع إنشاء إستثمارات جديدة. كما تهدف هذه المبادرة أيضا إلى ترقية الإقتصاد الرقمي، التنمية ووضع آليات جديدة مرنة ومبتكرة لتمويل المشاريع وتشجيع القطاع الصناعي .

المبحث الأول: دراسة حجم المشاريع الإستثمارية في الجزائر

يعتبر تشجيع المشاريع الإستثمارية أحد الركائز الأساسية لتطور أي دولة، وإزدهار إقتصادها، وعليه فإن تواجد قطاع صناعي فعال ضروري لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية والإنتاج على نطاق واسع.

وقد عرف قطاع الصناعة في الجزائر تحولا حقيقيا. حيث تم إنجاز عدد كبير من المشاريع وأخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع أكثر كفاءة وفعالية للمساهمة في التنمية الإقتصادية للبلاد.

المطلب الأول: حجم الإستثمارات حسب القطاع

إن الهدف الأساسي من قوانين الإستثمار هو خلق عدد هام من المشاريع الإستثمارية وتوظيف رأس المال المحلي والأجنبي مما يسمح بزيادة الإنتاج وتوفير مناصب الشغل، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (02-02): حجم المشاريع الإستثمارية لدى (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب القطاع للفترة (2002-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب العمل	%
الزراعة	1342	2.12	260750	1.82	55240	4.49
البناء	11031	17.44	1331679	9.31	242428	19.68
الصناعة	12698	20.08	8373763	58.56	538558	43.73
الصحة	1093	1.73	221383	1.55	25968	2.11
النقل	29267	46.28	1164966	8.15	158780	12.89
السياحة	1266	2.00	1228830	8.59	77158	6.26
الخدمات	6531	10.33	1272057	8.90	125014	10.15
التجارة	2	0.00	10914	0.08	4100	0.33
الإتصالات	5	0.01	436322	3.05	4348	0.35
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

الشكل رقم (01-02): عدد المشاريع حسب القطاع (2002-2017)

الشكل رقم(02-02): قيمة المشاريع المصرحة لدى (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب قطاع النشاط للفترة الممتدة من (2002-2017)

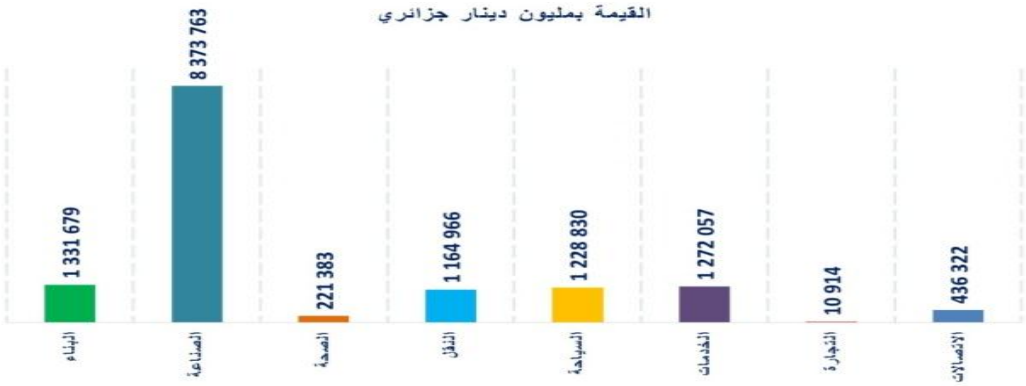

الشكل رقم (03-02): مناصب العمل للمشاريع المصرحة لدى (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب قطاع النشاط للفترة الممتدة من (2002-2017)

المصـــــدر: الموقـــع الاكـــتروني للوكالـــة الوطنيـــة لتطـــوير الإســـتثمار، WWW.INDI.DZ تـــاريخ الإطلاع:2019/05/16 12:30

من خلال المعطيات الموضحة في الأشكال السابقة نلاحظ أن قطاع النقل يحتل المرتبة الأولى من حيث إستفادته من المشاريع الإستثمارية لدى (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بـ29267 مشروع أي بنسبة 46.28% من إجمالي المشاريع بتكلفة قدرها 1164966 مليون دينار جزائري بنسبة 8.15% من مجموع التكاليف الكلية للمشاريع الإستثمارية، وهذا ما أدى إلى فتح مناصب شغل بلغت 158780 منصب بنسبة 12.89% من إجمالي المناصب المفتوحة وهذا خلال الفترة 2002-2017.

كما يصنف قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بـ 12698 مشروع بنسبة 20.08% وبتكلفة بلغت 8373763 مليون دينار جزائري بنسبة 58.56% من إجمالي التكاليف وبهذا فإن قطاع الصناعة قد إحتل المرتبة الأولى من حيث تكلفة الإستثمار وأيضا من حيث فتح مناصب العمل التي بلغت 538558 منصب بنسبة 43.73%.

يليها مباشرة وفي المرتبة الثالثة قطاع البناء بـ11031 مشروع بنسبة 17.44% وبتكلفة بلغت 1331679 مليون دينار جزائري بنسبة 9.31% من إجمالي التكاليف وهو ما فتح 242428 منصب عمل.

ثم ليأتي ترتيب كل من قطاع الخدمات ثم الزراعة، السياحة، الصحة ثم الإتصالات ، وهو ما يبين توجه الدولة خلال الفترة (2002-2017) لمنح قطاع النقل والصناعة والبناء والأشغال العمومية والإسكان أكبر حصة من المشاريع الإستثمارية وأيضا تطور عدد المشاريع الموجهة للقطاع الزراعي الناتج عن توجه الدولة لتشجيع قطاع الزراعة من خلال التدعيم والإعانات الممنوحة من طرف الدولة للفلاحين في السنوات الأخيرة. غير أن قطاع التجارة لم يتحصل على (02) مشروعين فقط بنسبة معدومة من مجموع المشاريع الإستثمارية.

وهذا يرجع للظروف التي تعيشها البلاد خلال هذه الفترة ومحاولتها الإبتعاد عن الإعتماد على الصادرات التي تعتبر عائدات البترول أهم مصدر لها والتوجه نحو تشجيع مصادر أخرى لتنمية الإقتصاد خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: حجم الإستثمارات حسب القطاع القانوني

لقد حظي القطاع الخاص في الجزائر بأهمية خاصة من طرف السلطات العمومية بداية من أواخر الثمانينيات أين بدأ التفكير الجدي في توفير الشروط الضرورية لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في التنمية الإقتصادية.

و قد اتبعت الدولة الجزائرية خلال الفترة من 2002 إلى 2017 إستراتيجية تمكنها من تشجيع الإستثمار في القطاع الخاص وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (03-02): حجم الإستثمارات حسب القطاع القانوني

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب العمل	%
الخاص	61926	98.8	8570379	88.2	1050246	94.5
العمومي	1197	1.1	4518781	10.7	131914	4.9
المختلط	112	0.1	1211505	1.0	49434	0.7
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

الشكل رقم(04-02): عدد المشاريع المصرحة لدى (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب القطاع القانوني للفترة الممتدة من (2002-2017)

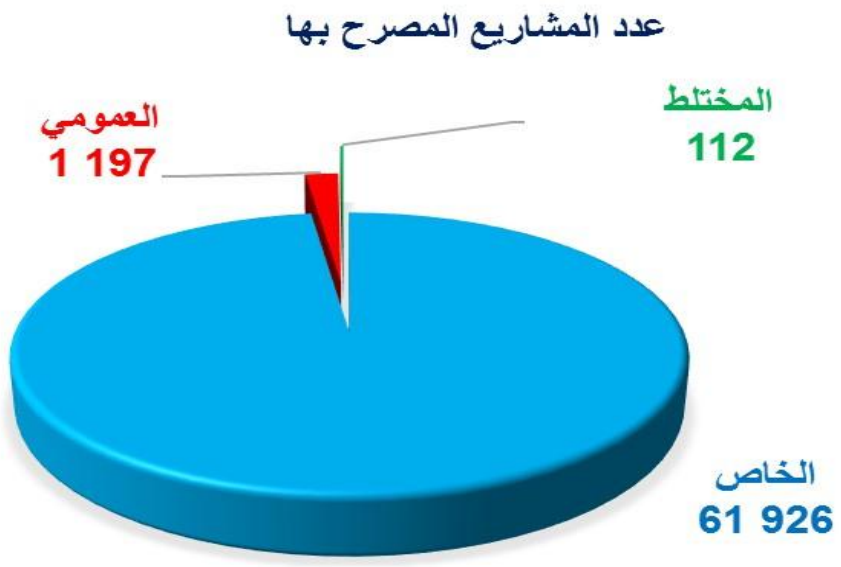

الشكل رقم(05-02): قيمة المشاريع المصرحة لدى (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب القطاع القانوني للفترة الممتدة من (2002-2017)

الشكل رقم(06-02): مناصب العمل للمشاريع المصرحة لدى (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب القطاع القانوني للفترة الممتدة من (2002-2017)

المصـــــدر: الموقـــع الالكـــتروني للوكالـــة الوطنيـــة لتطـــوير الإســـتثمار، WWW.INDI.DZ تـــاريخ الإطلاع:2019/05/16 12:30

بلغ عدد المشاريع الإستثمارية في القطاع الخاص61926 مشروع بنسبة 98.8% من إجمالي عدد المشاريع الإستثمارية بتكلفة قيمتها 8570379 مليون دينار جزائري بنسبة 88.2% من إجمالي التكاليف والتي وفرت مناصب شغل تقدر بـ 1050246 منصب بنسبة 94.5% مقارنة مع القطاع العمومي الذي بلغ عدد المشاريع فيه 1197 مشروع بنسبة 1.1% والقطاع المختلط بين القطاع العمومي والخاص بنسبة 0.1 % وهذا ما يبين أن القطاع الخاص يأخذ الحجم الأكبر من حيث عدد المشاريع والتكاليف ومناصب العمل.

وبهذا فإن القطاع الخاص يلعب دورا رئيسيا في عملية التشغيل إنطلاقا من الرؤية الإقتصادية التي تعمل على إيجاد قطاع خاص رائد وفعال وذو تنافسية عالية، وذلك من خلال الإمتيازات والتحفيزات التي تضمنتها مختلف قوانين الإستثمار.

المطلب الثالث: حجم الإستثمارات الأجنبية المصرحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها للإندماج في الإقتصاد العالمي خاصة بعد بلوغ حجم المديونية مستويات عالية مما ألزم السلطات الجزائرية تبني إصلاحات إقتصادية ومالية شاملة إبتداءا من التسعينات.

وتظهر النتائج المحققة من خلال تطبيق الأمر 01-03 في الارتفاع المسجل لحجم المشاريع الإستثمارية المصرحة لدى (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم(04-02): توزيع المشاريع الإستثمارية الأجنبية حسب القطاع

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب العمل	%
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	82.37	81413	60.95
الصحة	6	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الإتصالات	1	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، WWW.ANDI.DZ، تاريخ الاطلاع: 12:30 2019/05/17

من خلال المعطيات المصرح بها من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة(2002-2017) أن قطاع الصناعة يأخذ الحصة الأكبر من حيث عدد المشاريع بـ 558 مشروع بنسبة 61.93 % من إجمالي المشاريع، وبتكلفة تقدر بـ2050277 مليون دينار جزائري والتي تمثل ما نسبته 82.37% من إجمالي التكاليف، وهو ما نتج عنه توفر 81413 منصب عمل بنسبة 60.95% من إجمالي المناصب.

ويليها قطاع البناء في المرتبة الثانية بحجم مشاريع قدر بـ 142 مشروع بنسبة 15.76% والخدمات في المرتبة الثالثة بحجم مشاريع 136 مشروع بنسبة 15.09%، ثم ليأتي قطاع النقل بحجم مشاريع 26 مشروع بنسبة 2.89%، ثم قطاع السياحة بنسبة 2.11%، ليبقى كل من قطاع الزراعة والصحة والإتصالات والتي ساهمت بنسب ضئيلة جدا في حجم الإستثمارات لم تصل إلى 2%.

هذه النتائج تدل على أن المستثمر الأجنبي يميل إلى قطاع الصناعة بالدرجة الأولى وأيضا قطاع البناء والخدمات وذلك راجع لكون مناخ الإستثمار في الجزائر ينحاز إلى هذه القطاعات بشكل كبير.

المبحث الثاني: دراسة حجم التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار

يمكن أن تستفيد المشاريع الإستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثيرها على التنمية الإقتصادية والإجتماعية وتعتبر (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من أهم الهيئات الداعمة من خلال منحها لعدت تحفيزات جبائية على حسب مراحلها.

المطلب الأول: تكلفة التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب السنوات

يظهر تطور تكاليف التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار أن الدولة تمنح تحفيزات بمبالغ معتبرة خلال مرحلة الإنجاز والإستغلال لحياة المشروع، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(05-02): قيمة التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال الفترة (2002-2017)

الوحدة: مليون دج

السنوات	مرحلة الإنجاز	مرحلة الإستغلال		المجموع
		IBS	TAP	
2002	27052	7166	5998	40216
2003	19797	3953	6768	30518
2004	31726	5799	17285	39250
2005	32229	3304	4507	40040
2006	27497	12053	4662	44212
2007	31501	5006	2786	39293
2008	25491	1427	4002	30920
2009	66326	6387	3562	76275
2010	53868	678	791	55337
2011	58936	13459	1087	73481
2012	49144	3313	3805	56262
2013	49003	3014	4140	56157

2014	55673	12420	820	68913
2015	66326	6690	3904	76920
2016	78252	6960	4505	89717
2017	76263	5897	4481	86640

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ولاية الوادي.

من خلال الإحصائيات المتحصل عليها يظهر أن الدولة تتحمل تكاليف ضخمة فيما يخص الإيرادات الجبائية، وهذا لتطبيقها سياسة التحفيزات الجبائية لتشجيع الإستثمارات وقد قدرت تكاليفها منذ سنة 2002 إلى غاية 2017 مقدار 86640 مليون دينار جزائري، وهذا المبلغ كان من المفروض أن يدخل إلى خزينة الدولة، إلا أن الدولة بدورها تخلت على هذا المبلغ الضخم بهدف تشجيع الإستثمار. حيث أن تشجيع الإستثمار سوف يؤدي إلى زيادة المشاريع الإستثمارية وبالتالي تحقيق موارد أكبر لخزينة الدولة.

الجدول رقم(06-02): قيمة التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار – الوادي- خلال سنة 2018

الوحدة: دج

السنوات	**عدد المشاريع**	**مرحلة الإنجاز**	**مرحلة الإستغلال**		**المجموع**
			IBS	TAP	
2018	431	13237169	138493926	29133918	180865013

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من طرف المديرية العامة للضرائب الوادي

من خلال الإحصائيات نجد أن عدد المشاريع الإستثمارية في ولاية الوادي بلغ 431 مشروع والتي إستفاد فيها المستثمرون من تحفيزات مالية كبيرة قدرت بـ 180865013 دينار جزائري .

المطلب الثاني: تكاليف التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار حسب المناطق

تختلف تكلفة التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار بين الولايات على اختلاف مديرياتها الإقليمية وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول: (07–02): قيمة التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار لمختلف ولايات الجزائر والمديريات الإقليمية للفترة (2002 – 2017)

الولاية المديرية الإقليمية	عدد المشاريع	مرحلة الإنجاز TVA	مرحلة الإستغلال		المجموع
			IBS	TAP	
الجزائر الوسطى	102	1743451	1055	952	1745458
سيدي امحمد	114	610746	18677	18490	647913
بئر مراد رايس	201	2495499	15040	10113	2520652
الحراش	346	942579	374308	417791	1734858
رويبة	653	3158687	253820	99853	3512360
شراقة	303	2501440	213835	109121	2824396
المديرية الإقليمية للضرائب الجزائر	1719	11452402	876735	656500	12985637
وهران شرق	719	10043929	20182	25040	10089151
وهران غرب	622	1118764	44583	3975	1167322
تلمسان	261	995884	5990	4216	1006090
معسكر	138	801129	12950	39580	853659
سعيدة	105	85228	0	0	85228
عين تموشنت	183	167	0	4	171
سيدي بلعباس	82	213045	0	0	213045

المديرية الإقليمية للضرائب وهران	2110	13258146	83705	72815	13414666
قسنطينة	275	1202885	54184	5851	1262920
باتنة	555	1168064	43733	49359	1261156
بسكرة	374	1014899	41812	106445	1163156
خنشلة	78	176099	34898	22966	233963
ميلة	242	854174	37824	45610	937608
جيجل	480	882239	34421	17052	933712
المديرية الإقليمية بقسنطينة	2004	5298360	246872	247283	5792515
عنابة	176	10646529	106645	48623	10801797
سكيكدة	233	751786	0	3232	755018
أم البواقي	164	2710842	2805	10808	2724455
الطارف	85	410911	0	36342	447253
سوق اهراس	188	324973	1491	9475	335939
قالمة	317	961539	134149	127194	1222882
تبسة	180	655496	13581	16384	685461
المديرية الإقليمية للضرائب عنابة	1343	16462076	258671	252058	16972805
البليدة	253	1360309	36715	7105	1404129
بومرداس	242	233204	28052	53572	2413669

			5		
280189	2983	765	276441	65	تيبازة
413937	0	0	413937	98	الجلفة
462390	15483	1621	445286	103	المدية
6577810	254903	263355	1164381	2001	تيزي وزو
1323724	75957	330508	5992399	2762	المديرية الإقليمية للضرائب بالبليدة
1323724	75957	120289	127478	339	سطيف
1745708	168069	95890	1481749	515	برج بوعريريج
794315	30168	51595	712552	1158	البويرة
1029488	50997	21519	956972	336	بجاية
1029488	50997	21519	956972	336	مسيلة
11838830	1292055	338578 2	716099 3	3199	المديرية الإقليمية للضرائب سطيف
3453025	90388	38424	3324212	300	ورقلة
438106	33567	25569	378970	614	غرداية
1369970	5303	104568	1207899	612	الوادي
22503	18198	4305	0	25	تمنراست
95957	2395	8009	85533	68	إليزي
528653	87673	151835	289145	99	الأغواط
5908614	288524	332711	5285779	1718	المديرية الإقليمية للضرائب ورقلة

الشلف	402	880425	34224	45895	960609
تسمسيلت	46	47897	5	0	47902
تيارت	171	420482	28355	15434	464271
مستغانم	527	1002848	0	19	1002867
عين الدفلى	212	707256	3777	28883	740000
غليزان	274	788194	213	4403	792810
المديرية الإقليمية للضرائب الشلف	1632	3847102	66574	94634	4010199
بشار	181	151103	77623	23714	252440
البيض	69	64618	0	0	252440
تندوف	47	98393	618	1320	121200
أدرار	851	2373587	15199	18760	100331
المديرية الإقليمية للضرائب بشار	1239	2808901	93440	18760	2407546

تحتل المديرية الإقليمية لعنابة، وهران، الجزائر وسطيف المراكز الأولى على الترتيب من حيث إستفادتها من التحفيزات الجبائية المقدمة من طرف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وهذا ما يدل على تمركز المشاريع الإستثمارية في المناطق المالية، أما بالنسبة للمديرية الإقليمية لبشار فقد إحتلت المرتبة الأخيرة من حيث إستفادتها من التحفيزات الجبائية بقيمة 2407546 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة للمناطق الجنوبية فنجد أن الإعتماد على سياسة منح التحفيزات الجبائية لا يكفي لتشجيع الإستثمارات بل لا بد من تحسين الظروف الإقتصادية لجذب الإستثمار.

المطلب الثالث: تكاليف منح التحفيزات الجبائية الممنوحة في الجزائر

إن منح التحفيزات الجبائية للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب لغرض زيادة حجم الإستثمارات المستقطبة كلف ميزانية الدولة مبالغ مالية ضخمة ومن خلال الإحصائيات التالية تظهر التكاليف المتكبدة في مرحلة إنشاء المشروع الإستثماري، وكذلك في مرحلة الإستغلال.

أولا: تكاليف منح الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA) عند الشراء في مرحلة الإنشاء

نعرض الإحصائيات التي تتعلق بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA) فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية، وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لإنجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة لكل من (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والجدول التالي يعبر عن التكاليف التي تكبدتها الدولة للقيام بإجراء التحفيزات الجبائية لتشجيع الإستثمار.

جدول رقم(08-02): تطور الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA) عند شراء الآلات والمعدات الداخلة في عملية الإنشاء خلال الفترة(2002-2017)

الوحدة: مليون دج

السنوات	ANDI
2002	27052
2003	19797
2004	31726
2005	32229
2006	27497
2007	31501
2008	25491
2009	66326
2010	53868
2011	58936
2012	49144
2013	49003
2014	55673
2015	66326

2016	78252
2017	76263
المجموع	749084

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ولاية الوادي.

من أجل تطبيق سياسة التحفيزات الجبائية لتشجيع الإستثمار منحت الدولة الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) عند اقتناء آلات ومعدات تدخل في مرحلة الإنجاز كلفتها مبلغ 749084 مليون دج، ف (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تعمل على تشجيع الإستثمار في هذا الجانب .

ثانيا: تكاليف منح التحفيزات الجبائية الخاصة بمرحلة الإستغلال

إن الجدول التالي يتعلق بالإعفاءات الجبائية الخاصة بعد اقتناء الآلات والمعدات وبداية النشاط التجاري، وتتمثل في الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(IBS) والرسم على النشاط المهني(TAP).

جدول رقم(09-02): تطور تكاليف الإعفاءات الجبائية (IBS) و(TAP)خلال الفترة(2010-2017)

الوحدة: مليون دج

السنوات	IBS	TAP
2002	7166	5998
2003	3953	6768
2004	5799	17285
2005	3304	4507
2006	12053	4662
2007	5006	2786
2008	1427	4002
2009	6387	3562
2010	678	791
2011	13459	1087
2012	3313	3805
2013	3014	4140
2014	12420	820
2015	6690	3904

2016	6960	4505
2017	5897	4481
المجموع	73103	97526

المصدر: إحصائيات متحصل عليها من (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ولاية الوادي.

إن الدولة تتكبد خسائر فيما يخص العائدات المدفوعة، وهذا من اجل تطبيق سياسة التحفيزات الجبائية لغرض تشجيع الإستثمار وقدرت تكاليفها من سنة 2002 إلى غاية 2017 بـ 170629 مليون دج، كانت من المفروض أن تدخل إلى خزينة الدولة وتم تقديرها من خلال رقم الأعمال المصرح به من قبل المكلفين بالضريبة، كما وأن أكثر وكالة قدمت هذه الإعفاءات هي (ANDI) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، لكنها بدأت بالانخفاض وهذا ما يفسر عن تناقض تصريحات المكلفين بالضريبة.

المبحث الثالث: دراسة حجم الإستثمارات حسب القطاعات المانحة وضرورة ترشيدها

تختلف إستفادت المشاريع الإستثمارية من الحوافز الجبائية بين الإستثمار المحلي والأجنبي حيث كان تركيز الدولة على الإستثمار المحلي وتشجيع الإنتاج الوطني، كما أن هذه التحفيزات تستفيد منها المشاريع على إختلاف مراحل المشروع.

المطلب الأول: حجم الإستثمارات حسب نوع الإستثمار

لقد كانت للجزائر مساعي وجهود حثيثة في دعم وترقية الإستثمار المحلي وجذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي على حد سواء، فهو بمثابة مصدر ومكسب للإنتاجية كما يبقى في قلب عملية النمو من خلال تأثيره المزدوج على العرض والطلب والجدول التالي يلخص حجم الإستثمارات حسب تنوعها :

الجدول رقم(10–02): حجم الإستثمارات حسب نوع الإستثمار خلال الفترة(2002–2017)

نوع الإستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب العمل	%
الإستثمار المحلي	62334	98.58	11780833	82.38	1098011	89.15
الإستثمار الاجنبي	901	1.42	2519831	17.62	133583	10.85
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، WWW.ANDI.DZ، تاريخ الاطلاع: 12:40 2019/05/17

الشكل رقم(07–02): حجم الإستثمارات حسب نوع الإستثمار خلال الفترة (2002–2017)

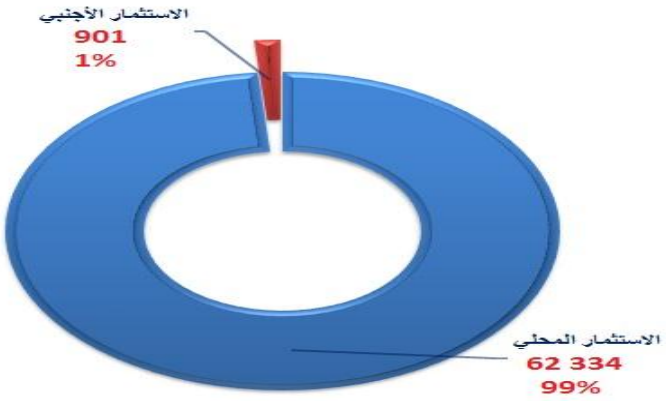

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، WWW.ANDI.DZ، تاريخ الاطلاع: 12:53 2019/05/17

الشكل رقم(08-02) :قيمة المشاريع الإستثمارية حسب نوع الإستثمار خلال الفترة (2002-2017)

المصـدر: الموقـع الرسمـي للوكالـة الوطنيـة لتطـوير الإسـتثمار، WWW.ANDI.DZ، تـاريخ الاطـلاع: 12:54 2019/05/17

من خلال الإحصائيات نلاحظ أن الإستثمار المحلي يحتل نسبة 98.58% من حجم المشاريع الإستثمارية والمقدرة بـ 62334 مشروع مقارنة بالإستثمار الأجنبي الذي يحتل نسبة 1.42% من حجم المشاريع الإستثمارية. كما أن مناصب العمل التي وفرها الإستثمار المحلي أكبر بكثير من المشاريع ذات الإستثمار الأجنبي وهذا ما يبين التركيز على الإستثمارات المحلية والعمل على تشجيعها .

المطلب الثاني: حجم الإستثمارات حسب الصنف

الجدول رقم(11-02): حجم الإستثمارات حسب نوع الإستثمارات خلال الفترة(2002-2017)

نوع الإستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دينار جزائري	%	مناصب العمل	%
إنشاء	36305	57.41	7716693	53.96	693412	56.30
توسيع	25786	40.78	5698257	39.85	512002	41.57
إعادة هيكلة	3	0.00	479	0.00	92	0.01
إعادة تأهيل	987	1.56	315784	2.21	13361	1.08
إعادة تأهيل- توسيع	154	0.24	569452	3.98	12727	1.03
المجموع	63235	100	14300664	100	1231594	100

المصـدر: الموقـع الرسمـي للوكالـة الوطنيـة لتطـوير الإسـتثمار، WWW.ANDI.DZ، تـاريخ الاطـلاع: 13:00 2019/05/17

الشكل رقم (09-02): عدد المشاريع الإستثمارية حسب صنف الإستثمارات خلال الفترة(2002-2017)

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، WWW.ANDI.DZ، تاريخ الاطلاع: 13:10 2019/05/17

الشكل رقم(10-02): عدد مناصب الشغل حسب صنف الإستثمارات خلال الفترة(2002-2017)

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، WWW.ANDI.DZ، تاريخ الاطلاع: 13:10 2019/05/17

إن منح التحفيزات الجبائية للمستثمرين سواء كانوا محليين أو أجانب لغرض الزيادة في حجم الإستثمارات المستقطبة كلف ميزانية الدولة مبالغ مالية ضخمة ومن خلال الإحصائيات التالية تظهر التكاليف المتكبدة في مرحلة إنشاء المشروع الإستثماري، وكذلك في مرحلة الإستغلال.

المطلب الثالث: ترشيد التحفيزات الجبائية لجذب المزيد من الإستثمارات

من أجل حسن إستخدام التحفيزات الجبائية وترشيد إستعمالها لجذب المزيد من الإستثمارات بشتى أصنافها يجب التركيز على ما يلي:[1]

- ❖ أن يتم وضع وصياغة منظومة متكاملة من التحفيزات الجبائية بالتوافق والتنسيق التام مع باقي المكونات ومحددات مناخ الإستثمار والعوامل الأخرى المؤدية إلى جذب المزيد من الإستثمار، وذلك أخذا بعين الإعتبار الإختلاف الموجود بين المشاريع الإستثمارية وحاجتها للمعاملة الضريبية المثلى لها، حيث يجب التمييز بين التسهيلات الضريبية الملائمة بالخصوص للمشاريع الإستثمارية حديثة النشأة وكذلك الإعفاءات، والتسهيلات الجبائية الملائمة للإستثمار الأجنبي، وهذا في إطار مجموعة من السياسات الإقتصادية والمالية المتوافقة مع توفير فرص إستثمارية ثابتة وواضحة، وقاعدة بيانات على درجة عالية من الكفاءة، ومراكز وأجهزة متطورة تعمل على دعم قرارات الإستثمار وذلك لأن تحسين مناخ الإستثمار يؤدي إلى زيادة التحفيزات الجبائية كمنظومة متكاملة.
- ❖ إن التوسع في منح المزايا والتحفيزات الجبائية لا يعتبر دليلا على نجاح السياسة الجبائية، فالسياسة الجبائية الناجحة ليست هي التي تمنح مزيدا من التحفيزات الجبائية بل هي تلك التي تربط بين التحفيزات الجبائية والعوامل الأخرى التي تؤثر على قرار الإستثمار، لذلك فمن الضروري أن توضع سياسة التحفيزات الجبائية تتسم بالمرونة وتتضمن نظاما واضحا للإعفاءات الجبائية لفترة زمنية محددة بأهداف معينة، ويجب أن تستند تلك السياسة إلى معايير متكاملة من الناحية النظرية والعملية، وأن تكون محددة المجالات الإستثمارية وترتبط بالأهداف الإقتصادية والإجتماعية للإقتصاد الوطني.
- ❖ يجب أن تعمل سياسة التحفيزات الجبائية على توجيه الإستثمار نحو الأنشطة الإنتاجية، وخاصة المشروعات التصديرية وتلك التي لديها إمكانيات الإستمرار والنمو.
- ❖ ترشيد التحفيزات الجبائية من خلال التمييز بين الأنشطة والقطاعات الإقتصادية ذات الأولوية من ناحية أهداف المجتمع الإقتصادية بحيث يمكن التمييز في المعاملة الضريبية بين المؤسسات الصناعية وغيرها سواء خدمية أو تجارية بحيث تتمتع الأولى بمزايا وتحفيزات عن الثانية تشجيعا لها عن الإستمرار والتنمية.

1- [1] منصوري زين، واقع وافاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، قسم علوم الاقتصاد والقانون ،العدد 02، ماي 2005، ص214.

❖ التوسع في القاعدة الضريبية بدل من التوسع في العبء الضريبي المرتفع وهذا وصولا إلى العبء المعتدل على المستثمر وذلك بتوسيع القاعدة الضريبية وتطبيق أسعار أقل وهو المعمول به حاليا في النظم الضريبية بدل من التوسع في منح التحفيزات الجبائية.

خلاصة الفصل الثاني:

لاحظنا أن الدولة تسعى جاهدة إلى مد يد العون إلى المستثمرين عن طريق التحفيزات الجبائية المتاحة لهم وتعتبر دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) من أهم مظاهر سعي الدولة لجلب الإستثمارات وذلك في إطار قوانين الإستثمار للقطاعات المراد تشجيعها وخاصة في الولايات التي تسعى الدولة لتطويرها وتنميتها, إضافة إلى القوانين المتتالية وهو الأمر الذي لا مناص منه لبناء قاعدة اقتصادية متينة تسير بالجزائر إلى التحرر الإقتصادي الذي يحقق انتقالا نوعي وتطور واضح لإقتصاد السوق وبذلك لعبت هذه الحوافز دورا مهما في توسيع الإستثمار وانتشاره في مختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية للوطن.

خاتمـــــة

لقد أخذت معظم الإقتصاديات المعاصرة إتجاها تنمويا يهدف للوصول إلى التطور والإنتعاش الإقتصادي، وذلك من خلال تشجيع القيام بالإستثمارات بالإعتماد على التحفيزات الجبائية التي تعد أهم التسهيلات ذات الطابع التحفيزي الذي تتخذه الدولة لصالح فئات معينة لغرض زيادة حجم الإستثمارات. وذلك من خلال مختلف الإجراءات والقوانين التشريعية والتنظيمية وذلك بهدف تحسين الأداء المالي للمؤسسات وزيادة حجم إستثماراتها.

والجزائر كغيرها من الدول الأخرى سعت إلى جذب الإستثمارات وتدعيم الإقتصاد الوطني، وهو ما دفع بالدولة إلى دفع العديد من الإمتيازات الجبائية من خلال قوانينها الداخلية والتي تتمثل في قوانين الإستثمار بمختلف تعديلاتها والقوانين الجبائية وكذا قانون المالية، حيث عملت على إنشاء هيئات تكلف بمنح إمتيازات والتي تتمثل في المجلس الوطني للإستثمار والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وكذا أجهزة دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وللتأكد من تحقيقها لهذه الأهداف تمت الاستعانة بإحصائيات أوضحت تطور حجم الإستثمارات بكافة أنواعها مما يعكس فعالية الإمتيازات الجبائية ومساهمتها الكبيرة في تدعيم وتنمية المؤسسات خاصة الصناعية منها.

إختبار صحة الفرضيات:

– **الفرضية الأولى:** للتحفيزات الجبائية دور كبير في تنمية المؤسسات الصناعية الجزائرية من خلال تخفيض أكبر للحقوق الجمركية. وقد أثبتت الدراسة صحة هذه الفرضية، حيث تمنح للمؤسسات الصناعية تحفيزات أكثر عن غيرها وذلك تشجيعا لها عن الاستمرار والتنمية، حيث كلما زاد حجم التحفيزات الجبائية كلما إتسع حجم الإستثمارات الممنوحة للقطاع الصناعي وبالتالي توفر مناصب عمل وتحقيق مستوى أعلى من الأرباح

– **الفرضية الثانية:** من خلال الدراسة اتضح أن الدولة الجزائرية تساهم بشكل كبير في تهيئة المناخ الملائم للاستثمار من خلال التحفيزات الجبائية التي تقوم على منح الاعفاءات المؤقتة أو الدائمة وذلك في اطار قوانين الاستثمار للقطاعات المراد تشجيعها وخاصة في المناطق التي تسعى الدولة .

– **الفرضية الثالثة:** يظهر من خلال المعطيات المصرح بها من طرف (ANDI) أن قطاع الصناعة يأخذ الحصة الأكبر من حيث عدد المشاريع 61.93 % من إجمالي المشاريع، وبتكلفة تقدر بـ 82.37% من إجمالي التكاليف، وهو ما نتج عنه توفر 60.95% من إجمالي المناصب المتوفرة وبالتالي فإن التحفيزات الجبائية التي تستفيد منها القطاعات الصناعية غير مماثلة للتحفيزات مع باقي الأنشطة الأخرى .

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا نستنتج ما يلي:

- ✓ لتحقيق فعالية سياسة التحفيزات الجبائية لابد من الأخذ بعين الإعتبار مجموعة من المعايير لتحقيق فعاليتها .
- ✓ الإهتمام بالقطاع الصناعي عامل مهم في تحقيق التنمية الإقتصادية والنهوض بالإقتصاد الوطني
- ✓ أولت الجزائر خلال الآونة الأخيرة إهتماما كبيرا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك إدراكا منها بدورها في دفع عجلة التنمية .
- ✓ أن الهيئات المستحدثة في الجزائر نجحت في تقديم التحفيزات الجبائية والتعريف بها على الرغم من غياب الثقافة الجبائية لدى الكثير من المستثمرين، فمن يحصل على الدعم المالي لا تكون لديه أي فكرة عن إستفادته من التحفيزات الجبائية.
- ✓ إن الإعتماد على سياسة التحفيزات الجبائية فقط في تشجيع الإستثمارات هو أسلوب غير كاف من حيث مردوديته وبالتالي فإن أحسن إستراتيجية لتشجيع الإستثمار هي تطبيق نظام ضريبي يتوافق مع الأعراف الدولية.
- ✓ إن سياسة التحفيز الجبائي في الجزائر لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة فيما يخص تشجيع الإستثمار بحيث أصبحت توفر مناخا ملائما للتحايل والتلاعب فبعض المستثمرين يقدمون طلبات الاستفادة من الإعفاءات الجبائية وعند انتهاء فترة الإعفاء يقومون بتغيير نشاطهم أو التوقف عن النشاط كليا دون محاسبته.

التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة فرض رقابة مشددة على المشاريع الممنوحة، وذلك بإنشاء هيئة تقوم بمهمة دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع الإستثمارية بالتنسيق مع مختلف المؤسسات المالية، وذلك بتقديم المستثمر للضمانات للمؤسسات المالية من أجل الحصول على القروض لتمويل مشروعه.
- ضرورة تبني معايير أداء رشيدة في صياغة التحفيزات الجبائية وبأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد حتى يقتصر منح التحفيزات الجبائية على الإستثمارات التي تتميز بالموضوعية والقابلة للقياس.
- يجب منح التحفيزات الجبائية لتشجيع الإستثمارات لمدة محددة مع ضرورة إلتزام المستثمر بالإستمرار في نشاطه على الأقل لمدة مماثلة لمدة التحفيزات الجبائية.

آفاق الدراسة:

نظرا لإتساع البحث وتشعبه ولإقتصار دراستنا على جانب صغير منه، وجب علينا تقديم بعض المواضيع كآفاق للبحث لإتاحة الفرصة للدراسة في المستقبل:

- دور التحفيزات الجبائية في تحقيق التنمية الإقتصادية.
- دور الهيئات المانحة للإمتيازات الجبائية في التطور الإقتصادي.
- مدى فعالية الرقابة المالية على المشروعات الإستثمارية.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1- أوكيل محمد السعيد وآخرون، استقلالية المؤسسة العمومية الاقتصادية تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، جامعة الجزائر،1994.

2- العياشي عنصر، التصنيع وتشكيل الطبقة العاملة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الأزمة الجزائرية(الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية)، ط2، بيروت، لبنان،1999.

3- ناصر مراد، الإصلاح الضريبي في الجزائر 1992-2003، دار هومة، الجزائر، 2003،.

4- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليلي مقارن، الدار الجامعية ، مصر ، 2002.

5- مرسي السيد الحجازي، النظم والقضايا الضريبة المعاصرة، إلكس لتكنولوجيا المعلومات، الاسكندرية، مصر، 2004 .

6- داود معمر، منظمات الأعمال والحوافز والمكافات، دار الكتاب الحديث،مصر،ط1، 2006 .

7- شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة، عمان، الأردن،ط2، 2011.

8- عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1987.

9- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982.

10- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1982..

11- محمد بومخلوف، التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة، شركة دار الأمة، الجزائر،ط1.

12- يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية/ مصر، 2001.

ثانيا: المحاضرات

1- عميش سميرة، مطبوعة محاضرات مقياس اقتصاد المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،قسم العلوم التجارية،2016/2015 .

ثالثا: الرسائل والأطروحات

4- إيمان لعميري، الوكالة الوطنية لتطورات الاستثمار، رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم القانون الخاص ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006/2005.

5- شارف صابرينة سرية، الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر- دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، علوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي ونقدي، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الملحقة الجامعية مغنية، 2016/2015.

6- بليلة لمين، السياسة الضريبية ضمن برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، حالة الجزائرللفترة1998/1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.

7- جمال الدين عاشوري، الاتصال التنظيمي والسلامة الصناعية بالمؤسسة الصناعية الجزائرية، دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين الكبيرةSCAEK--، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ،تخصص تنظيم وعمل، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2015/2،2014.

8- عبد النور سويعد، دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة مقدمة لنبل شهادة الماستر ، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2014/2013.

9- علي صحراوي، مظاهر الجباية في الدول النامية واثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحفيز الجبائي، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1992.

10- يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة-، مذكرة مقدمة لنبل شهادة الماجستير، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2007/2006

11- سمية كمال، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2003/2002.

12- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة،2007/2006.

13- ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي وإشكالية التهرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2002.

14- نشيدة معزوز، دور التحفيزات الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة البليدة، الجزائر، 2005.

رابعا: الملتقيات والمجلات

1- أحمد بوسهمين، فراجي بلحاج، دور البنوك في تنمية المؤسسات المصغرة، الملتقى الوطني حول: المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 25/24 أفريل2006.

2- زينات أسماء، دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 17، السداسي الثاني2017،جامعة الجزائر03.

3- زكرياء مسعودي وآخرون، دور اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر- تجربة صندوق الزكاة بالجزائر- الملتقى الوطني حول" استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة، يومي 18-19 أفريل 2012.

4- عبد المجيد تيماوي، مصطفي بن نوي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم المناخ الاستثماري – حالة الجزائر-، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أفريل 2006.

5- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، قسم علوم الاقتصاد والقانون، العدد05،جانفي 2008.

6- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،العدد08، جانفي 2005.

7- منصوري زين، واقع وافاق الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، قسم علوم الاقتصاد والقانون ،العدد 02، ماي 2005.

خامسا: الجرائد

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ربيع الثاني،1416.

سادسا: القوانين والمواد

1- المادة 10 من الأمر01-03 المؤرخ في: 20أوت 2001.

2- المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 17-100 ، المؤرخ في : 2017/03/05 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم06-356، الجريدة الرسمية العدد 16 المؤرخة في 2017/03/08.

سابعا: المواقع الإلكترونية

1- الموقع الإلكتروني: WWW.mdipi.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/05/17 14:47.

2- الموقع الإلكتروني: WWW.ansej.gov.dz، تاريخ الإطلاع: 2019/05/15 10:20.

3- الموقع الإلكتروني: WWW.angem.org.dz. ، تاريخ الإطلاع: 2019/05/15 11:00.

الملاحق

...NERALE DES IMPOTS
...N REGIONALE DES IMPOTS D'OUARGLA
...CTION DES IMPOTS DE LA WILAYA D'EL-OUED
Centre de Gestion des Avantages

SITUATION DES ATTESTATIONS D'EXONERATION DE FRANCHISE DE TVA (F20) 3eme trimestre 2018

(En milliers de DA)

Type de l'attestation	Nombre d'attestations délivrées			Montants					
				F20		F21		F22	
	F20	F21	F22	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA
ANSEJ									
ANDI	28			166.529.345,21	30.960.575,97				
CNAC									
ANGEM									
AUTRES									
TOTAL DU TRIMESTRE(1)				166.529.345,21	30.960.575,97				
TOTAL ANTERIEUR CUMULE (2)				647.922.542,38	123.105.283,55				
TOTAL (1+2)				814.451.887,59	154.065.859,52				

Type de l'attestation	Nombre d'attestations annulées			Montants					
				F20		F21		F22	
	F20	F21	F22	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA
ANSEJ									
ANDI	0			0	0				
CNAC									
ANGEM									
AUTRES									
TOTAL DU TRIMESTRE				0	0				
TOTAL ANTERIEUR CUMULE (2)				0	0				
TOTAL (1+2)				0	0				

Type de l'attestation	Nombre d'attestations contrôlées			Montants					
				F20		F21		F22	
	F20	F21	F22	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA
ANSEJ									
ANDI									
CNAC									
ANGEM									
AUTRES									
TOTAL DU TRIMESTRE									
TOTAL ANTERIEUR CUMULE (2)									
TOTAL (1+2)									

3ème trimestre

EL OUED, LE:..... 2018

LE CHEFE CENTRE DES AVANTAGES

(رئيس) مركز تسيير المزايا

...عبد الحق

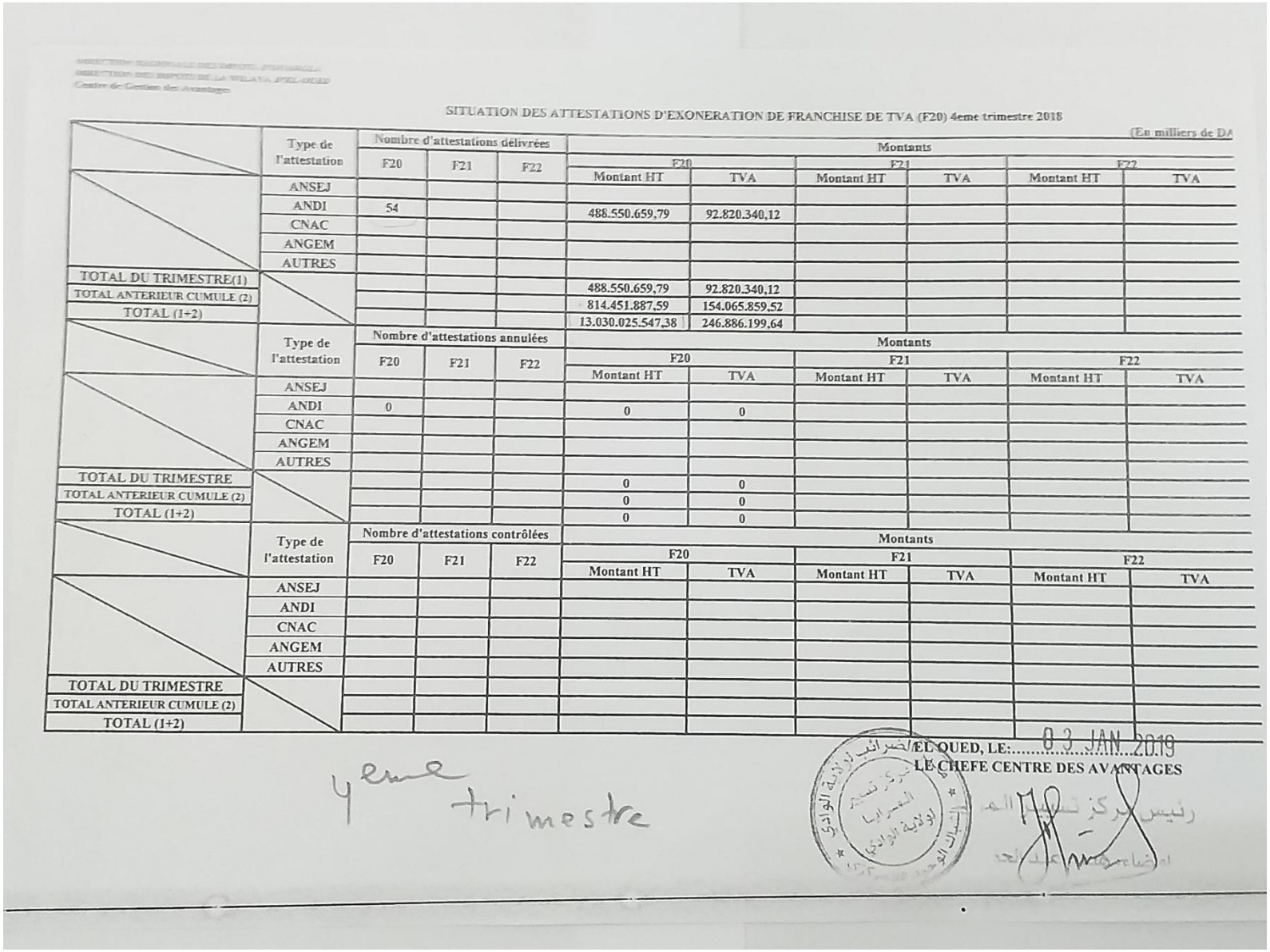

[illegible]
[illegible]
Centre de Gestion des Avantages

SITUATION DES ATTESTATIONS D'EXONERATION DE FRANCHISE DE TVA (F20) 4eme trimestre 2018

(En milliers de DA

	Type de l'attestation	Nombre d'attestations délivrées			Montants					
		F20	F21	F22	F20		F21		F22	
					Montant HT	TVA	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA
	ANSEJ									
	ANDI	54			488.550.659,79	92.820.340,12				
	CNAC									
	ANGEM									
	AUTRES									
TOTAL DU TRIMESTRE(1)					488.550.659,79	92.820.340,12				
TOTAL ANTERIEUR CUMULE (2)					814.451.887,59	154.065.859,52				
TOTAL (1+2)					13.030.025.547,38	246.886.199,64				

	Type de l'attestation	Nombre d'attestations annulées			Montants					
		F20	F21	F22	F20		F21		F22	
					Montant HT	TVA	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA
	ANSEJ									
	ANDI	0			0	0				
	CNAC									
	ANGEM									
	AUTRES									
TOTAL DU TRIMESTRE					0	0				
TOTAL ANTERIEUR CUMULE (2)					0	0				
TOTAL (1+2)					0	0				

	Type de l'attestation	Nombre d'attestations contrôlées			Montants					
		F20	F21	F22	F20		F21		F22	
					Montant HT	TVA	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA
	ANSEJ									
	ANDI									
	CNAC									
	ANGEM									
	AUTRES									
TOTAL DU TRIMESTRE										
TOTAL ANTERIEUR CUMULE (2)										
TOTAL (1+2)										

4ème trimestre

EL OUED, LE: 03 JAN 2019

LE CHEFE CENTRE DES AVANTAGES

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

OF - 10

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
D.R.I. :*D'OUARGLA* CODE_REG : _____
D.I.W. :*D'EL-OUED* CODE_WIL :*3900D00*

SITUATION ANNUELLE DES COÜTS DES EXONERATIONS ACCORDES PAR L'ANDI ARRETEE AU :*31/12/2018*

(EN DINARS)

INSPECTION DES IMPÖTS	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT DES COUTS DES EXONERATIONS						
		T.V.A. FRANCHISE	I.B.S.	I.R.G	T.A.P	T.F.	ENREG.	TOTAL
CDI EL OUED	431	13 237 169	138 493 926	0	29 133 918			180 865 013

LE :21/01/2019

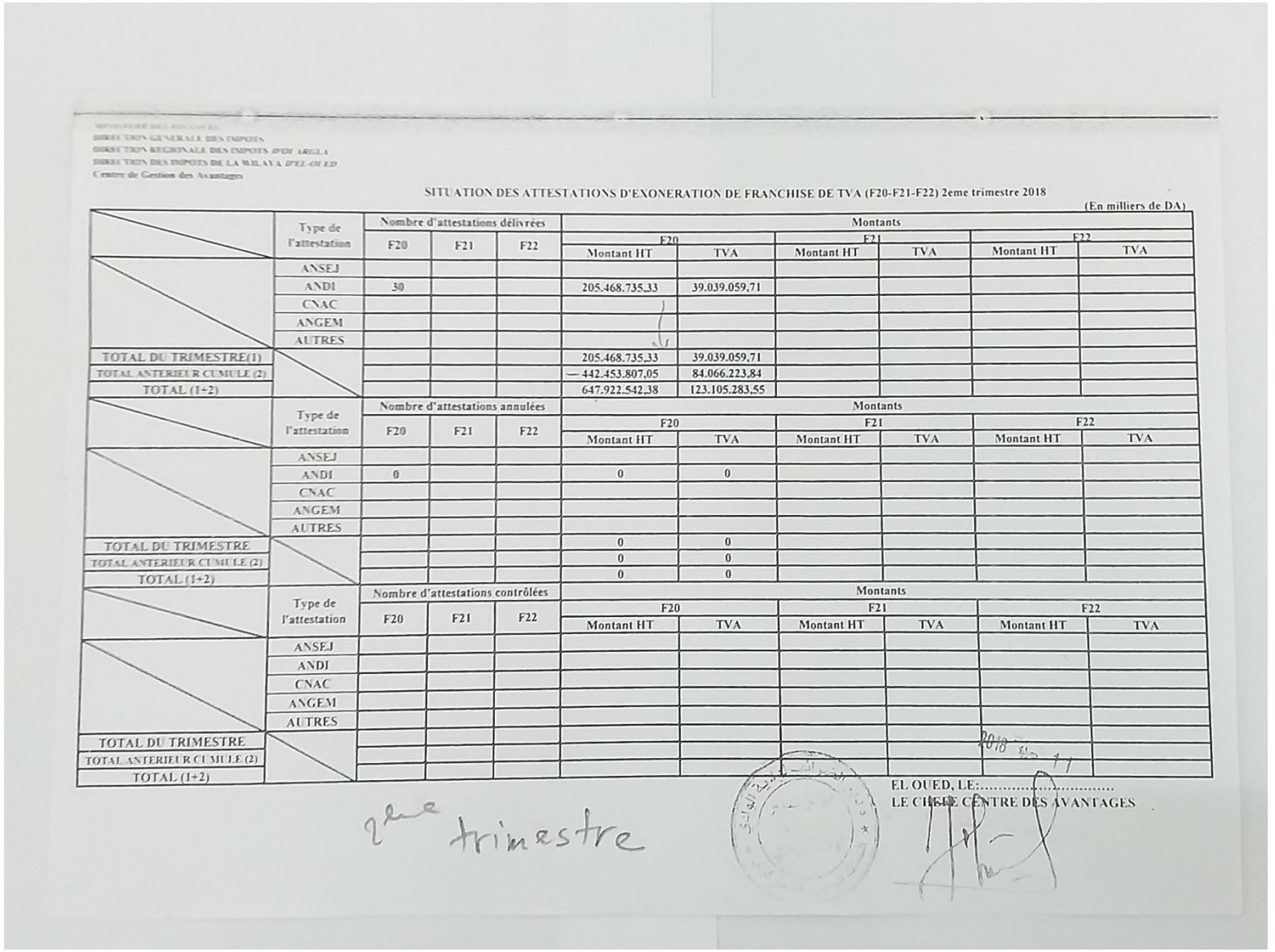

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION REGIONALE DES IMPOTS D'OUARGLA
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA D'EL-OUED
Centre de Gestion des Avantages

SITUATION DES ATTESTATIONS D'EXONERATION DE FRANCHISE DE TVA (F20-F21-F22) 2eme trimestre 2018

(En milliers de DA)

	Type de l'attestation	Nombre d'attestations délivrées			Montants					
		F20	F21	F22	F20		F21		F22	
					Montant HT	TVA	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA
	ANSEJ									
	ANDI	30			205.468.735,33	39.039.059,71				
	CNAC									
	ANGEM									
	AUTRES									
TOTAL DU TRIMESTRE(1)					205.468.735,33	39.039.059,71				
TOTAL ANTERIEUR CUMULE (2)					442.453.807,05	84.066.223,84				
TOTAL (1+2)					647.922.542,38	123.105.283,55				
	Type de l'attestation	Nombre d'attestations annulées			Montants					
		F20	F21	F22	F20		F21		F22	
					Montant HT	TVA	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA
	ANSEJ									
	ANDI	0			0	0				
	CNAC									
	ANGEM									
	AUTRES									
TOTAL DU TRIMESTRE					0	0				
TOTAL ANTERIEUR CUMULE (2)					0	0				
TOTAL (1+2)					0	0				
	Type de l'attestation	Nombre d'attestations contrôlées			Montants					
		F20	F21	F22	F20		F21		F22	
					Montant HT	TVA	Montant HT	TVA	Montant HT	TVA
	ANSEJ									
	ANDI									
	CNAC									
	ANGEM									
	AUTRES									
TOTAL DU TRIMESTRE										
TOTAL ANTERIEUR CUMULE (2)										
TOTAL (1+2)										

2ème trimestre

EL OUED, LE:.....
LE CHEF CENTRE DES AVANTAGES

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

OF - 11

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
D.R.I. : *D'OUARGLA* CODE_REG : .....
D.I.W. :*D'EL-OUED* CODE_WIL : 39000

SITUATION ANNUELLE DES COÜTS DES EXONERATIONS ACCORDES PAR L'ANSEJ ARRETEE AU *31/12/2018*

(EN DINARS)

INSPECTION DES IMPÖTS	NOMBRE DE PROJETS	MONTANT DES COUTS DES EXONERATIONS						
CDI-OUED		T.V.A. FRANCHISE	I.B.S.	I.R.G	T.A.P	T.F.	ENREG.	TOTAL
	1	0		45 458	4 973			50 431

LE : 2019 جوان 23